الفصل السادس
المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

عندما بدأت مظاهر الاحتجاج على ارتفاع إيجارات الشقق في تل أبيب في منتصف تموز من سنة ٢٠١١ لم يتوقع أحد في إسرائيل أن هذه الموجة من الاحتجاجات ستختلف عن تلك التي سبقتها في الأشهر الأولى من السنة نفسها،[١] وأن مثل هذه الاحتجاجات التي كانت مألوفة من حيث طبيعتها ومستوى حشدها للتأييد وامتدادها الجغرافي سوف تتحول إلى حركة احتجاج اجتماعيّ اقتصاديّ شاملة، طويلة الأمد، وغير مسبوقة في تاريخ الفعل الجماعي في إسرائيل.

ويبدو أنّ التنبؤ بهذا التحوّل قد تعذّر، وبحق، لأن قضايا الفوارق الاجتماعيّة والعدالة في توزيع الموارد ومسألة الظلم الاجتماعيّ لم تعتبر، في وقت من الأوقات، أمورًا مركزيّة ملحّة في الثقافة السياسيّة في إسرائيل. لا بل أن المطالبة بإحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع وإرساء حالة من المساواة الحقيقية بين اليهود الغربيين «الأشكناز» وبين الشرقيين، وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة، اعتبرت في بعض الأحيان، في الماضي، خروجًا عن الروح الجماعية الصهيونية وانحرافًا عن المسعى إلى بلورة الهوية القومية اليهودية الإسرائيلية وتماسكها، وتهديدًا للجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز أمن الدولة والمجتمع في إسرائيل أمام أعداء خارجيين، حقيقيين أو وهميين أو مبتدعين إذا اقتضت الحاجة.

إن طغيان الخطاب الأمني من ناحية وهاجس يهوديّة الدولة والمجتمع في إسرائيل، من ناحية ثانية، على الثقافة السياسيّة في إسرائيل يحمل في طيّاته قدرة تفسيرية هائلة لتطوّر الفعل السياسيّ الجماعيّ منذ قيام هذه الدولة.

---

١ في بداية سنة ٢٠١١ كانت هنالك موجتان قويتان من الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل، الأولى ضد الضرائب الباهظة التي فرضت على الوقود والثانية احتجاجًا على رفع أسعار منتجات الألبان.

دفعت هذه الثقافة السياسية التي ترسّخت وسادت لمدة طويلة بالمشكلات الاجتماعية إلى هامش الأجندة الاجتماعية الإسرائيلية. ولعل في المميزات المذكورة آنفًا، وهي التي جعلت السياسة الإسرائيلية ذات بعد واحد يتمحور حول الخطاب الأمني، ما يفسّر عدم تحوّل تحول الأنشطة الاحتجاجية التي شهدها المجتمع الإسرائيلي على خلفية ضائقات السكن وارتفاع مستويات الفقر والبطالة وغيرها، وهي كثيرة في عددها، إلى حركة شعبية واسعة للاحتجاج، كما يلقي الضوء، ولو بشكل جزئيّ على أسباب فشل الحركات الاحتجاجية الصغيرة نسبيًا التي برزت واختفت في السبعينيّات والثمانينيّات، مثل حركة الفهود السود وحركة «الشرق نحو السلام» وغيرهما.

على الرغم من هذا الواقع الذي رأى فيه المحللون والأكاديميون، على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم، «قدراً محتومًا» لا فكاك منه برزت إلى الوجود حركة الاحتجاج الاجتماعيّ الحاليّة فشكّلت «مفاجأة» من حيث سرعة تطورها وشمولها وامتدادها، وهو الأمر الذي سنسعى إلى فهمه وتحليله في هذا الفصل من خلال فهم الأسباب التي أدّت إلى البروز المفاجئ لحركة الاحتجاج الاجتماعي، وبضمنها أثر التطورات الحاصلة في المجتمعات العربيّة (الربيع العربي) والعالم على بروز حركة الاحتجاج، والسياسات الاقتصادية النيوليبراليّة وما يرافقها من فقر وضائقة سكن وارتفاع لتكاليف الحياة اليومية فقط، وكانت تقارير «مدار» الاستراتيجيّة المتوالية قد تطرّقت باهتمام بالغ إلى تطوّر هذه السياسات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية على المجتمع الإسرائيلي الذي بدأ أفراده، في السنوات الأخيرة، يشعرون بما أسماه شمعون بيريس سرقة أمل الشباب وخيبة الأمل من اضمحلال التضامن الاجتماعي اليهودي.

سوف يحاول فصل المشهد الاجتماعي أيضًا رصد بعض أهم ملامح حركة الاحتجاج ومراحل اتساعها وامتدادها والمميزات الاجتماعية والاقتصاديّة للفئات الأساسيّة المشاركة فيها، حيث أجمع المحللون على أن الطبقة الوسطى كانت أكثر بروزًا في مشاركتها من الطبقات الفقيرة، كما لوحظ عدم مشاركة اليهود «الروس» والأثيوبيين والمتزمتين دينيًا (الحريديم) وهم أكثر الفئات الاجتماعيّة فقرًا ومعاناة.

وفي القسم الأخير من هذا الفصل، سوف نتعقّب إنجازات ونجاحات حركة الاحتجاج في محاولة لاستشراف مستقبل هذه الحركة الذي كان وما زال أمرًا يقسم المحللين ووسائل الإعلام في إسرائيل، بين من يصر على رؤيتها ظاهرة عابرة لن تترك خلفها أي أثر، ومن يرى أن أثر هذه الحركة التي ضعفت إلى حدّ الاختفاء قد تحقّق في الثقافة السياسية من جهة، وفي التعامل الرسميّ مع مطالب الفئات المحتجة، وبين من

يعتبر أن المرحلة التي انقضت من حياة حركة الاحتجاج ليست إلا مرحلة الإعلان عن الذات وأنها ستواصل فعلها وتزيد من قوتها وشعبيتها، ولكنها ستضطر إلى اللجوء إلى أساليب أخرى إضافة إلى تلك التي لازمت أشهرها الأولى، وهو أمر طبيعيّ.

على الرغم من أن حركة الاحتجاج الاجتماعيّ قد طغت على المشهد الاجتماعي الإسرائيلي برمّته بسبب صفاتها التي ذكرت آنفًا ولا سيّما اشتمالها على عدد كبير من المجالات التي تشكّل المشهد الاجتماعيّ العام مثل قضايا الفقر والتعليم والسكن والبطالة وغلاء المعيشة وغيرها، ولكن تطورات طرأت على قضايا اجتماعية مهمة جدًا، كنا قد تناولناها في التقرير الاستراتيجي السابق، مثل ظاهرة إقصاء النساء واتساع التصدع الديني بسببها وازدياد مظاهر العنصرية ضد اليهود المهاجرين من إثيوبيا، دفعتنا إلى تناولها في جزء من هذا الفصل على الرغم من أنها ما زالت تتفاعل ولم تتم تسويتها بعد.

أعلنت في صيف ٢٠١١ حالة طوارئ اجتماعية في إسرائيل، فتجند الجمهور بسرعة وبقوة وعلى نحو فاجأ حتى تلك المجموعة الصغيرة من الطلاب الجامعيين في تل أبيب، الذين تنادوا عبر شبكات الاتصال الاجتماعيّ على الانترنت لتقاسمهم ضائقة المسكن

أبرز ملامح حركة الاحتجاج الاجتماعيّ

أعلنت في صيف ٢٠١١ حالة طوارئ اجتماعية في إسرائيل، فتجند الجمهور بسرعة وبقوة وعلى نحو فاجأ حتى تلك المجموعة الصغيرة من الطلاب الجامعيين في تل أبيب، الذين تنادوا عبر شبكات الاتصال الاجتماعيّ على الانترنت لتقاسمهم ضائقة المسكن. لم يرافق خروج المتضامنين مع النواة الأساسية لحركة الاحتجاج كثير من الاستفسارات حول الأهداف وكثير من التحفّظات بشأن التوجّهات المختلفة، بل كان هناك استعداد واضح للعمل وللتعبير عن خيبة الأمل من الأوضاع الاقتصادية السائدة بشتّى الوسائل، وهي أوضاع تتميّز بغياب العدالة الاجتماعيّة، وعن الخوف من مستقبل لا يضمن الحاجات الأساسيّة. شارك في المسيرات والمظاهرات التي نظمتها هذه الحركة مئات الآلاف من المحتجين مما يجعلها أكبر مظاهرات عرفتها إسرائيل، وهذه أبرز ملامح هذه الحركة:

شارك في المسيرات والمظاهرات التي نظمتها هذه الحركة مئات الآلاف من المحتجين مما يجعلها أكبر مظاهرات عرفتها إسرائيل

- مجموعة صغيرة من الشبان والشابات خرجوا إلى شارع روتشيلد في تل أبيب وأقاموا خيمة للاعتصام الدائم للمطالبة بحل لضائقة السكن فتحولوا في غضون ساعات إلى محط تأييد وتضامن الآلاف الذين أقاموا خيام اعتصامات دائمة في الشارع نفسه في تل أبيب، وفي شتى المدن والبلدات. استمر اعتصام الخيام المركزي، في شارع روتشيلد، الذي شارك فيه الآلاف ما يزيد عن شهرين، كما شارك في المظاهرات الكبيرة التي دعت إليها قيادة الاحتجاجات مئات الآلاف من المواطنين، وتعتبر مظاهرة شهر أيلول أكبر مظاهرة في تاريخ إسرائيل.

- كان انطلاق حركة الاحتجاج عفويًا غير مخطّط له ولم يكن أي ممن أصبحوا بعد ذلك قادة أكبر حركة احتجاج يعرف أن تعبيره عن أزمته الشخصية سوف يتحوّل إلى صوت مئات الآلاف من المحتجين. عن هذا، تقول ستاف شفير، احدى أبرز قائداتها إنه في البداية لم يكن هناك أي قاسم مشترك أيديولوجي أو تنظيميّ بين قادة حركة الحركة، جميعهم كانوا من الشباب الذين تجندوا للقاء الأول بواسطة دعوات وُجهّت عبر البريد الإلكتروني من حاسوب طالبة جامعية اسمها دافني ليف لم تعد قادرة على دفع الإيجار الشهري للشقة التي تقيم فيها في تل أبيب. وتضيف شفير أن موضوع اللقاء الأول تمحور حول غلاء إيجارات الشقق.[٢] وتضيف شفير، مؤكدة على عفوية الانطلاقة، أن انتقال أسلوب الاحتجاج إلى مستوى أعلى من الحدة والانتشار لم يكن مخططًا أيضًا وانما جاء ردًا على تراجع الشرطة عن موافقتها على مظاهرة عادية كان ينظمها بعض الشبان المحتجين على غلاء الإيجارات. تقول شفير في هذا الصدد: «هكذا في لحظة واحدة ينقلب الاحتجاج إلى نضال، ثم يرتقي هذا النضال إلى مقام الأمر الأهم في الوجود. إن عدم السماح لنا في أن نمارس حقنا الأساسيّ في الخروج إلى الشارع لضمان المستقبل هو إعلان حرب. في تلك اللحظة قررنا أن ننتقل للإقامة في روتشلد، وليكن ما يكون.»[٣] ويُفهم من مقابلة مع دافني ليف أن منع المظاهرة المذكورة حوّل الاحتجاج بشأن السكن إلى احتجاج بشأن حرية التعبير والتظاهر، وأن استجابة ما يقرب من ١٥٠٠ من الرجال والنساء لنداء الاعتصام في الشارع، في ليلته الأولى، جعلت من تلك الليلة نقطة انطلاق لم يعد من الممكن تجاهلها.[٤]
- لا نأتي بأي جديد إذا قلنا أن تقاطعًا بين آثار الأعباء المتراكمة التي نتجت عن السياسات النيوليبرالية المنتهجة في إسرائيل وممارسات رسمية وموالية لها على امتداد فترات طويلة ، من ناحية، وبين أحداث طارئة لم يُحسب حسابها من قِبل جميع الأطراف، ورد فعل تلقائي يأتي به أفراد قلة، لم يكونوا على علم بأنّهم سوف يقودون إلى حراك جارف وشامل للتعبير عن احتجاجهم بطريقتهم الخاصة، هو التقاطع الذي قاد إلى بزوغ حركة الاحتجاج بهذه القوة. ويمكن استشعار ذلك من المقابلات مع الشبان الذين قادوا الحركة في أسابيعها الأولى،

٢ مقابلة مع قادة حركة الاحتجاج في ملحق «٧ أيام» التابع لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، عدد ٢٤٨٦، ٢٠١١/٩/١٦

٣ المصدر السابق، ص. ١٢

٤ مقابلة مع دافني ليف، المصدر السابق نفسه، ص. ٢٦

إذ يبدو أنهم تفاجئوا بقوة مثلهم مثل وسائل الإعلام والأوساط الرسمية.[٥] ولا تختلف حركة الاحتجاج في إسرائيل عن حالات الخروج عن المألوف في العمل الجماعي إن كان ذلك على صورة اعتصام أو عصيان أو تمرد أو حتى انتفاضة عارمة، وهو ما حدث فعلا، فهزّ أركان الوضع القائم، منذ أمد بعيد، وأنشأ ديناميكيات اجتماعية وسياسية متحررة، ولو لفترة قصيرة، من قيود الحسابات العقلانية المألوفة التي تساهم عادة في عرقلة كسر قواعد اللعبة. هذا التحرر هو شرارة الاشتعال الأولى. أما إذا جرى تدارك الأمور بسرعة، لأي غاية كانت، للحفاظ على أشكال العمل الجماعي التي تستبعد المواجهة الصداميّة، فإن الفرصة تفوت إلى أجل لا يمكن توقعه. ليس لدينا هنا متسع للإسهاب في هذا الطرح، ولكن تمريناً فكرياً بسيطاً يعود بالقارئ إلى الثورات العربية الأخيرة في تونس (حادث محمد البوعزيزي) وفي مصر (نداءات حركة ٦ ابريل وحركة «كفاية» والوقفات الاحتجاجية والعمالية للتظاهر ضد الغلاء والفقر والظلم في السنوات التي سبقت ٢٥/ ١/ ٢٠١١) والانتفاضة الفلسطينية الأولى وغيرها يدعمان هذا الفهم للانفجارات المفاجئة.

على خلاف حركات الاحتجاج التي نشأت في إسرائيل في الماضي، مثل حركة «الفهود السود» وحركة «أوهليم» (الخيام)، لم تكن حركة الاحتجاج الاجتماعي الأخيرة متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة

- على خلاف حركات الاحتجاج التي نشأت في إسرائيل في الماضي، مثل حركة «الفهود السود» وحركة «أوهليم» (الخيام)، لم تكن حركة الاحتجاج الاجتماعي الأخيرة متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة، ولكنهم اتفقوا على الهدف الأساسي، المتمثل بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية. لم يخف قادة الحركة أمر اختلاف وجهات نظرهم بل، على العكس، حاولوا استغلاله لحشد أكبر عدد من المتضامنين على اختلاف انتماءاتهم ومواقفهم بدءاً من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وحتى المستوطنين. في الأيام الأولى لم يكن قادة الحركة يعرفون بعضهم البعض، ولم تكن للحركة قيادة مؤطرة وموحدة. كانت بينهم فروق كبيرة في التوجّهات وفي أساليب التصرّف.[٦] ويمكن الحديث عن تيارات أساسيّة في القيادة، برزت إلى السطح في الأسابيع الأولى وتراوحت مواقفها بين اليمين وأقصى اليسار، وبين البراغماتية في الأسلوب وبين الراديكالية. التيار المركزي بين هذه التيارات يقوده رئيس اتحاد الطلاب إيتسك شمولي، أحد قادة الحركة والمتحدثين باسمها. يتميّز شمولي بأنه، خلافاً للقائدتين الأساسيتين اللتين ارتبطت

٥ حول المواقف المتضاربة والملتبسة للأوساط الرسمية تجاه حرك الاحتجاج، في أسابيعها الأولى، أنظروا «لن ينتهي الاحتجاج قبل شهر أيلول»، ٢/ ٨/ ٢٠١١ ynet

٦ أنظروا مقابلة مع دافني ليف، **هآرتس** ٣٠ كانون الأول ٢٠١١.

الاحتجاجات باسميهما- دافني ليف وستاف شفير- كان براغماتيًا في تعامله وأيّد التفاوض مع الحكومة كأفضل أسلوب وأقصر طريق إلى تحقيق المكاسب، كما أنه لم يرفض تقرير لجنة تراختنبرغ جملة وتفصيلاً، كما فعلت ليف وشفير منذ بداية تعيين نتنياهو للجنة للعمل على تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن العادي. فرع حركة الاحتجاج في القدس الغربية أيضًا كان براغماتيًا في أسلوبه، ورأى أن أفضل الأساليب لتحقيق الأهداف التي تندرج تحت مطلب العودة إلى سياسة دولة الرفاه هو مواصلة الضغط على الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة التي عينتها هي والتزمت بتطبيق توصياتها. مقابل هذه التيارات البراغماتية كانت في قيادة حركة الاحتجاج تيارات راديكالية أيّدت منذ البداية إتباع أساليب المواجهة السافرة والعنيفة، وقد بادر ناشطوها إلى تنظيم أبرز الأحداث التي لاقت اهتمامًا في وسائل الإعلام.[٧]

أما بالنسبة لغياب التجانس في صفوف الناشطين والمتضامنين مع الحركة فيمكن رؤية ذلك بوضوح في الشعارات التي اكتسى بها شارع روتشيلد، أو تلك التي كان يرفعها الناشطون في المظاهرات. صحيح أن الشعارات بمعظمها كانت تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية ولكن فهم هذه العدالة يختلف اختلافًا شاسعًا حسب الانتماء السياسي والتوجّه الفكريّ لصاحب الشعار. وقد تراوحت الشعارات بين المطالبة بإنهاء الاحتلال والتخلّص من نهج عسكرة الدولة والمجتمع في إسرائيل وإسقاط حكومة نتنياهو وبين فرض الخدمة العسكريّة على اليهود المتدينين (الحريديم) والخدمة المدنية على المواطنين العرب لإلزامهم بالإسهام في تحمل أعباء المجتمع.[٨] وقد وصل عدم التجانس داخل الناشطين والمؤيدين إلى أكثر تجلياته حدة في الأسبوع الثالث من شهر آب ٢٠١١ عند شن هجمة عسكرية على قطاع غزة ورد الفصائل بالصواريخ على مدن جنوب إسرائيل. في تلك الفترة تباينت مواقف الناشطين، فهناك من رأى أن من الواجب الامتناع عن أي احتجاج، والاكتفاء بالتعبير عن تضامن الحركة مع سكان المناطق الإسرائيلية التي تتعرض لقصف الصواريخ، وهناك مجموعة يسارية يدعمها الناشطون العرب رأوا أن من واجب حركة الاحتجاج أن تطالب بالعدالة الاجتماعية للإسرائيليين في إسرائيل وللفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت نفسه، وأكّد هؤلاء على

٧ عن التوجهات المختلفة بين قادة حركة الاحتجاج ، أنظروا ملحق «٧ أيام» التابع لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، عدد ٢٤٨٦، ١٦ أيلول ٢٠١١، ص. ٢٠

٨ لم تُنشر حتى هذه اللحظة أي دراسة أو رصد وتحليل للشعارات ورسوم الجرافيتي التي رافقت المرحلة الأولى في حياة الحركة، وهو جانب يستحق الدراسة لفهم طبيعة الحركة وتطورها. وقد اضطررت الى مراجعة عدد من الأفلام والصور التي نشرت على مواقع الانترنت للتعرّف على الشعارات المختلفة.

أن المطلوب هو ثورة تنهي الحروب وليس حربًا تدمّر حركة الاحتجاج، وعلى أنه لا رفاه بدون سلام. كان بين هذين القطبين ثمّة شعارات وسطية تتمحور حول مقولة مفادها أن المجتمع الذي تسوده العدالة الاجتماعية والأمان الاجتماعي هو القادر على مواجهة أي تحد أمني، وأن العيش الكريم لا يقل أهمية عن الأمن».[٩]

على الرغم من الانتماء الحزبي للكثيرين من الناشطين المركزيين في حركة الاحتجاج إلا أنه ساد اتفاق ضمنيّ على تهميش أدوار التنظيمات المختلفة في سير الأمور لمنع انشقاقات تضعف الحركة

- على الرغم من التصعيد الأمني المذكور ورد الفصائل في غزة بقصف المناطق الجنوبية لم تتوقّف حركة الاحتجاج كما توقّع لها المحللون والقيادات السياسية والاقتصادية في إسرائيل. استمرت فعاليات الاحتجاج في فترة التصعيد ونظمت مسيرة ليلية في تل أبيب، كانت مقررة من قبل، شارك فيها نحو ٤٠٠٠. ومن الغريب في هذا الصدد أنه لم تُرفع أي مطالبة جدية بإلغاء فعاليات حركة الاحتجاج إلى حين زوال الخطر عن الإسرائيليين في الجنوب، كما جرت العادة دائمًا في حالات التصعيد. صحيح أن بعض المشاركين عبروا عن تضامنهم مع الجنود وسكان الجنوب ضد مقاومة الفلسطينيين إلا أن الأغلبية قررت أن ما يجري لا يستدعي وقف فعاليات وأنشطة الاحتجاج، مؤكدين على أن انعدام الشعور بالأمان الاجتماعي لا يقل خطورة عن تهديد الأمن.
- على الرغم من الانتماء الحزبي للكثيرين من الناشطين المركزيين في حركة الاحتجاج إلا أنه ساد اتفاق ضمنيّ على تهميش أدوار التنظيمات المختلفة في سير الأمور لمنع انشقاقات تضعف الحركة وتقلل من فرص تحقيق أهدافها الرئيسية في مجال العدالة الاجتماعية. ولعل أبرز مثال على هذه الظاهرة الجديدة في تاريخ الفعل الجماعي في إسرائيل هو تأكيد ناشطي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على أنهم يرفعون أعلامهم مثلما يرفع جميع الناشطين أعلام تنظيماتهم مع التأكيد على أن ما يجري يندرج تحت الاهتمام السياسي للجميع وليس الحزبي، كما أنهم يناشدون الجميع الانضمام إلى حركة الاحتجاج دون اعتبار لتوجهاته ولون علمه.[١٠] وقد أكد قادة حركة الاحتجاج في المقابلات التي أجريت معهم على أهمية الأجواء الديمقراطية والتعددية الواسعة التي سادت في اتخاذ القرارات.

هناك انطباع روّجت له وسائل الإعلام بأن الكادر الأساسيّ المحرك لحركة الاحتجاج وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا

- مع أنه ليس ثمّة دراسات جدية حول حركة الاحتجاج، حتى يومنا هذا، إلا أن هناك انطباعاً روّجت له وسائل الإعلام بأن الكادر الأساسيّ المحرك لحركة

٩ عن المواقف المختلفة خلال فترة التصعيد الأمني على الحدود مع قطاع غزة، أنظروا «٥٠٠٠ شاركوا في مسيرة الاحتجاج الاجتماعيّ: سنواصل رغم التصعيد»، موقع هآرتس ٢٠ آب ٢٠١١

١٠ وحول مشاركة أكثر مجموعات اليمين الإسرائيلي تطرفا في حركة الاحتجاج وزيارة ياروخ مرزل وايتمار بن غبير لموقع الاعتصام للتعبير عن التضامن وللمشاركة في المسيرات، أنظروا «اليمين في الخيمة: «لا يمين ولا يسار، نريد شقة بإيجار منخفض»، ynet، ٣ آب ٢٠١١

الاحتجاج وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا مثل سكان المناطق الطرفية من اليهود الشرقيين والإثيوبيين والمواطنين العرب. ليس هناك ما يثبت هذه الفرضية جملة وتفصيلا، إذ يدعي ناشطون من الطبقات الفقيرة أن الفقراء والمهمشين شاركوا في الاحتجاج من أماكن سكناهم وليس بالضرورة في تل أبيب، ولكن وسائل الإعلام ركّزت اهتمامها على الأحداث والمواقع الأقرب إلى عصب حياة إسرائيل مثل شارع روتشيلد ورأت في تمثيل الطبقة الوسطى للفقر ومعاناته مشهدًا أكثر إثارة لمتلقي الإعلام من الفقرنفسه، بتجلياته الحقيقية. من ناحية ثانية، يبدو أن سحر الكاميرات والمايكروفونات قد أشغل المتحدثين باسم حركة الاحتجاج عن المشاكل الحقيقية للفقراء والطبقات المهمشّة. هذا الإهمال للطبقات الفقيرة هو ما جعل بعض المحللين يتحدثون عن عدم مشاركتها في الاحتجاج.[١١] وإذا كان عزوف هذه الفئات عن المشاركة حقيقيًا فيمكن أن يكون ذلك عائد إلى فقدان الأمل من إمكانية التأثير على سياسات الحكومة وبالتالي على مستقبل كل فرد وعائلة.[١٢]

أما بالنسبة للمشاركة الملحوظة للطبقة الوسطى في الاحتجاجات فيبدو أن انعدام الثقة بشأن المستقبل هو ما دفعها إلى الخروج إلى الشوارع. ما من شك في أن السياسة الاقتصادية النيوليبرالية الشرسة التي تعزّزت في ظل حكومة نتنياهو الأخيرة ونهج الخصخصة بدون قيود بدأا بإلحاق أضرار جدية بقدرة أبناء هذه الطبقة على ضمان حقهم وحق أبنائهم في السكن والتعليم والعلاج.[١٣] ويبدو أن رئيس دولة إسرائيل، شمعون بيريس، قد أصاب عندما قال في تعقيب له على اندلاع موجة الاحتجاج أن الأمر لا يدور حول غلاء جبنة «الكوتج» وإنما حول فقدان الأمل بالمستقبل وبمجتمع يسوده التضامن والمسؤولية المتبادلة بين أفراده. ويبدو فعلا أن نتائج السياسة النيوليبرالية قد جعلت أبناء الطبقة الوسطى يشعرون بأنهم عالقون في أماكنهم بسبب انسحاب الدولة من المجتمع وتراجع إسهامها في تأمين الحاجات

١١ يوسف باروخ، «صوت الضواحي أُسكت خلال الاحتجاج الاجتماعي». Ynet، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١١. عن مشاركة سكان النقب في الاحتجاجات، أنظروا، «النقب أيضًا في الخيام: الضائق الحقيقة هي التي نعانيها نحن». Ynet، ٧ آب ٢٠١١.

١٢ يبين مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠١١ الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في شهر أيلول أن نحو ٧٠٪ من الاسرائيليين يظنون بأنهم غير قادرين على التأثير على قرارات حكوماتهم، وأن ٥٦,٤٪ من الإسرائيليين يظنون أن السياسيين لا يكترثون برأي المواطن البسيط. لا يبين المؤشر رأي الفئات المختلفة في القدرة على التأثير ولكنه من المنطقي أن الفقراء الذين تمرسوا طويلا بظروف الفقر والعوز القاسية يفقدون الأمل بإمكانيات إحداث أي تغيير حقيقي في مستوى معيشتهم أكثر من غيرهم. أنظروا مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١١، http://www.idi.org.il/events1/Events_The_President›s_Conference/2011/Pages/main.aspx (شوهد في ١/ ١١/ ٢٠١١)

١٣ تحليل بشأن مشاركة الأشكناز أبناء الطبقة الوسطى في تأسيس حركة الاحتجاج، أنظروا أورن يفتاحئيل، «الأشكنازيون العلمانيون الاشتراكيون الوطنيون ما زالوا هنا». Ynet، ١ ايلول ٢٠١١

الأساسية للفرد. في ظروف كهذه ومع مواصلة الخصخصة وتركيز رؤوس الأموال في قبضة قلة من أصحاب الاحتكارات والعائلات الغنية جدًا، يشعر أصحاب المهن والمصالح الصغيرة والموظفون والمزارعون أن عليهم أن يقضوا حياتهم في العمل من أجل الحفاظ على وضعهم القائم وهذا غير مضمون في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية التي لا بد أن تؤثر محليًا، ويفقدون الأمل في التطور والتقدّم، هذا إضافة إلى قلقهم على مستقبل أبنائهم الذي بات غامضًا. ويبدو أن هذا ما حصل فعلا في إسرائيل فساهم في المشاركة الواسعة للطبقة الوسطى في الاحتجاجات.[١٤]

جعلت السياسة النيوليبرالية أبناء الطبقة الوسطى يشعرون بأنهم عالقون في أماكنهم بسبب انسحاب الدولة من المجتمع وتراجع إسهامها في تأمين الحاجات الأساسية للفرد

- كانت حركة الاحتجاج متميزة في امتدادها الجغرافي، فقد نظّمت فعالياتها في العديد من المدن والقرى اليهودية والعربية على امتداد مساحة إسرائيل، من جنوبها إلى أقصى شمالها. فمثلا كانت المظاهرات والمسيرات المركزية التي يُعلن عنها تخرج في المدن الرئيسية على الأقل، إن لم يكن في العديد من القرى أيضًا. وكانت المظاهرات الرئيسية التي خرجت في كل من القدس وحيفا وبئر السبع، في شهري تموز وأيلول، قد استقطبت عشرات الآلاف من المتظاهرين في كل موقع.[١٥] ومن المرجّح أن التوزيع الجغرافيّ لخيام الاعتصام وللفعاليات الاحتجاجية لتغطي قرى ومدناً كثيرة من شمال إسرائيل إلى جنوبها عزّز الانطباع بأن حركة الاحتجاج قوية جدًا وأنه يجدر التعامل معها بجدية. وقد اعتبرت أوساط رسمية أن المسيرات والمظاهرات الكبيرة نسبيًا التي خرجت في البلدات الطرفية البعيدة لا تقل أهمية عن مسيرات مئات الآلاف في تل أبيب، فالصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المناطق هي صعوبات حقيقيّة ناهيك عن شعور السكان هناك بالإهمال المتواصل. وخلافًا للأوضاع في منطقة المركز تعاني المناطق الطرفيّة البعيدة من نقص حاد في أماكن العمل، كما أن الأجور تقل بكثير عن الأجور في مركز البلاد بينما لا يختلف مستوى غلاء المعيشة في المنطقتين، في أحسن الأحوال.[١٦]
- استخدم قادة حركة الاحتجاج وسائط الإعلام الإلكتروني الحديثة بصورة ناجعة سالكين بذلك طريق مجموعات الشباب التي لعبت دورًا مهما في انطلاق

كانت حركة الاحتجاج متميزة في امتدادها الجغرافي، فقد نظمت فعالياتها في العديد من المدن والقرى اليهودية والعربية على امتداد مساحة إسرائيل

١٤ ولعل ما قالته سيدة من بلدة طبعون في مجمع الخيام الذي أقيم في البلدة يعبر عن هذا القلق إذ قالت: «أنا لست قلقة على نفسي فأنا أعمل ولدي ما يعيلني. أنا قلقة بشأن أبنائي، ماذا سيكون لديهم عندما يكبرون وما طبيعة الدولة التي سيكبرون فيها؟». ويشار هنا إلى أن طبعون لا تعاني من أي ضائقة في أي مجال بل تحتل موقعًا ممتازًا على سلم تدريج البلدات في إسرائيل من حيث معدل دخل الفرد، ولكن بعض سكانها خرجوا رغم ذلك للتضامن مع حركة الاحتجاج.

١٥ مثلا، المسيرات التي خرجت في ٣٠/ ٧ شملت ١١ مدينة كبيرة وقرية. موقع **هآرتس**، ٣٠ تموز ٢٠١١.

١٦ حول خيام الاحتجاج في المناطق الطرفية البعيدة، وعن مظاهر التضامن والفعاليات التثقيفية والنقاشات في الخيام، أنظروا تقريرًا مطولا في صحيفة **هآرتس**، ٣١ تموز ٢٠١١.

«الثورات»العربية أو ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي». بدأ ذلك، كما ذكرنا أعلاه، بإعلان الطالبة الجامعية دافني ليف عبر شبكة الفيسبوك عن خروجها إلى الشارع وإقامة خيمة الاعتصام الأولى مقابل مسرح هبيما في تل أبيب، ثم تابع رفاقها استعمال هذه الأداة بشكل مكثف بعد ذلك لحشد التأييد. وتقول ليف في هذا الصدد أن شبكة التواصل الاجتماعي ووسائط الاتصال الالكتروني على اختلافها تساعد على مجابهة الوحدة والشعور بالغربة التي يعيشها الفرد بخلق شعور بوجود جماعة متخيّلة يتقاسم معها همومه ويشكل معها طموحاته ويفكر معها بأساليب تحقيقها. ولكن الأهم من الجماعة المتخيّلة هو أن شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية تمكّن من التواصل الفعليّ في الساحات والشوارع، أي الفعل الاحتجاجي، ولو اقتصر الأمر على التواصل الافتراضي فحسب لما تشكّلت حركة الاحتجاج.[١٧] هذا ما كان في حالة «الربيع العربيّ» وفي موجات الاحتجاج الحالية في الغرب، وفي إسرائيل كما يبدو.

- على الرغم من أن الكثير من الأوساط الرسمية والشعبية ووسائل الإعلام حاولت التقليل من أهمية حركة الاحتجاج وقدرتها على التأثير إلا أن ردود الفعل المستهترة، على اختلاف مصادرها، زالت في غضون أيام ليحل محلها شعور عارم بأن المجتمع الإسرائيلي يشهد تغييرًا جذريًا ولعل أبرز مؤشر على التغيير السريع في مواقف الأوساط المختلفة المذكورة من ما يحدث هو إقامة اللجنتين اللتين ارتبطتا بالاحتجاجات بشكل واضح ومباشر، لجنة تراختنبرغ، التي عينها نتنياهو وأوكل إليها مهمة دراسة مطالب حركة الاحتجاج وتقديم توصيات سريعة لإحداث تغييرات ملموسة في مجالات مختلفة تتعلق برفاهية المواطنين من أجل مجابهة حدة التذمّر وإخماد الاحتجاجات. يرأس هذه اللجنة البروفسور مناويل تراختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، وهي تضم أربعة عشر عضوًا. أما لجنة سبيفاك- يونا فبادر إلى إقامتها البروفسوران يوسي يونا، المحاضر في جامعة بئر السبع، وآبيا سبيفاك، نائب محافظ بنك إسرائيل سابقًا، وشارك فيها عدد من أبرز الأكاديميين في كافة مجالات الحياة في إسرائيل، وكان بين أعضائها أكاديميون عرب. أخذ هؤلاء على عاتقهم مهمة تقديم المشورة المهنية لقادة حركة الاحتجاج وصياغة أهداف الحركة بالتشاور مع ناشطيها، ثم إقرار هذه الأهداف من قبل الجمهور الواسع، وهو ما حدث فعلا.

استخدم قادة حركة الاحتجاج وسائط الإعلام الإلكتروني الحديثة بصورة ناجعة سالكين بذلك طريق مجموعات الشباب التي لعبت دورًا مهما في انطلاق «الثورات»العربية

١٧ مقابلة مع دافني ليف، **هآرتس**، ٣٠ كانون الأول ٢٠١١.

الأسباب التي أدّت إلى نشوء حركة الاحتجاج كما تظهر من مطالبها

كما ذكرنا أعلاه فإن تقاطع أحداث وتطورات عديدة هي التي جعلت موجة احتجاجات عادية تتحوّل إلى حركة اجتماعية ستترك أثرًا على المجتمع الإسرائيلي، ولكن العوامل الحقيقية لاندلاع الاحتجاجات، وهي كثيرة، تندرج تحت الآثار المادية والمعنوية -النفسية المتراكمة للتوجهات النيوليبرالية السائدة في إسرائيل منذ وقت طويل، ويمكن تلخيصها بثلاثة عوامل أساسية:

تندرج العوامل الحقيقية لاندلاع الاحتجاجات، وهي كثيرة، تحت الآثار المادية والمعنوية -النفسية المتراكمة للتوجهات النيوليبرالية السائدة في إسرائيل منذ وقت طويل

١. **العامل الأول** والأهم هو الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها أفراد وعائلات شابة أو أخرى كثيرة الأولاد، يملك أفرادها مؤهلات مناسبة لكافة الأعمال والوظائف ويعملون، ولكنهم يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل لغلاء المعيشة ولإيجارات الشقق وخصخصة كافة مجالات الحياة. ولا يقتصر قلق هؤلاء على عجزهم الحالي إزاء هذه الحاجات الحياتية، فهم قلقون أيضًا بشأن المستقبل وقدرتهم فيه على تحسين حالتهم الاقتصادية والشعور بأمان اقتصادي.

٢. **العامل الثاني** هو الشعور السائد بغياب العدالة الاجتماعية، في المجتمع الإسرائيلي، فهنالك فئات غنية تجبي أرباحاً طائلة على حساب الطبقة الوسطى الواسعة وذوي الدخل المحدود والفقراء. والدولة شريكة في خلق هذا الواقع حيث أنها ساهمت في تفاقم التفاوت بين هذه الفئات بتأمينها للشروط التي تسهل على أصحاب الشركات الكبرى والاحتكارات المختلفة زيادة أرباحهم في حين تدمّر القطاع الخاص وتنسحب من مجال توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في مجالات حيوية مثل العلاج والتعليم والسكن والأمن الغذائي.

٣. **العامل الثالث** الذي ساعدَ في اندلاع موجة الاحتجاج هو الشعور بالاغتراب والقطيعة مع الدولة ومؤسساتها، إذ لم يعد المواطن يرى فيهم جهات تخدم مصالحه وتوفّر له الأمن والأمان في كافة مجالات حياته. وقد أصبح غياب الثقة مميزًا يطغى على موقف المواطنين من هذه المؤسسات، وتدل على ذلك تقارير المناعة القومية التي تصدر سنويًا في إسرائيل. ويستطيع المراقب لمجريات الأمور في إسرائيل أن يستشعر سريعًا أنّ الجمهور يعتبر أنّ الحكومة باتت لا تكترث بما يجري في صفوف غالبية السكان من الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل، وأنها لا تأخذهم بعين الاعتبار في قراراتها ولا تترك لهم أي مجال للمشاركة في صنع القرارات.

أهم عوامل حركة الاحتجاج هو الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها أفراد وعائلات شابة أو أخرى كثيرة الأولاد، يملك أفرادها مؤهلات مناسبة لكافة الأعمال والوظائف ويعملون، ولكنهم يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم

وسوف نخصص هذا الباب من تحليل المشهد الاجتماعي في إسرائيل لشرح هذه الأسباب التي تتعلّق بضائقة الفقر والسكن والتراجع في الخدمات الصحيّة وما يعانيه جهاز التعليم من جرّاء سياسات الخصخصة وتقليص الميزانيات التي تخصصها الدولة لهذا الجهاز وأوضاع العمل والعمال وغير ذلك. ومن الجديرة بالذكر أنّ تقارير «مدار» الإستراتيجية في السنوات الأخيرة، ولا سيّما الفصول المتعلقة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل، قد أولت اهتماماً كبيرًا للقضايا التي قُيض لها أن تطلق هذا الاحتجاج غير المسبوق. ويُذكر أن مطالب حركة الاحتجاج كما وردت في تقارير الطواقم المتخصصة في لجنة سبيفاك- يونا قد صيغت بشكل تدريجي من خلال التشاور مع قادة الاحتجاجات والناشطين، ثم مناقشتها بمشاركة الجمهور الواسع في مراكز خيام الاعتصام، وفي اجتماعات شعبية مفتوحة للجمهور.

الحالة الاقتصادية العامة وأثرها على الفقر وغلاء المعيشة، والمطالب في هذا المجال

في السنوات العشر الأخيرة تآكل الأجر الحقيقي في جميع القطاعات الاقتصادية في الوقت الذي ما زال فيه الناتج للفرد يرتفع بوتيرة كبيرة، مما يعني أن ثمار النمو الاقتصادي تتجمع في يد فئة صغيرة واحدة

بالتشاور مع قيادة حركة الاحتجاج، انطلقت لجنة الخبراء المستشارين للحركة، لجنة يونا- سبيفاك المذكورة أعلاه، من حقيقة أنّ الفجوات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي آخذة في الاتساع بشكل كبير وملحوظ في العقدين الأخيرين جرّاء ضائقة اقتصادية مستمرة.

في السنوات العشر الأخيرة تآكل الأجر الحقيقي في جميع القطاعات الاقتصادية في الوقت الذي ما زال فيه الناتج للفرد يرتفع بوتيرة كبيرة، مما يعني أن ثمار النمو الاقتصادي تتجمع في يد فئة صغيرة واحدة تزيد أرباحها على نحو دائم في حين تجد الغالبية نفسها تتدهور إلى القاع. وما يزيد من التفاوت الاجتماعي وغياب المساواة نهائياً، في هذا الوضع، هو تقليص الخدمات الأساسية التي كانت الدولة توفر جزءاً كبيراً منها في الماضي مثل التعليم والسكن وخدمات الصحة والرفاه، فاضطرار الفرد إلى تأمين هذه الخدمات من جيبه الخاص يؤدي إلى تآكل إضافي في دخله الآخذ في الانخفاض أصلاً ويفاقم ضائقته.

يرافق هذه الضائقة الصعبة إحباط سياسي حاد وشعور بالعجز وعدم القدرة على التأثير حيث ان جميع القوى السياسية الأساسية في إسرائيل شريكة في وضع أسس السياسة الاقتصادية الحالية أو في تطبيقها، في الماضي كما في الوقت الراهن، تشاركها في ذلك النخبة الاقتصادية المستفيدة. وبعد أن طال هذا الوضع لعقود عديدة، جاءت حركة الاحتجاج التي نحن بصددها محاولة جعل الجمهور الواسع فاعلاً في تقرير حاضره ومستقبله.

إزاء هذا الواقع جاءت حركة الاحتجاج لتطالب بتضييق الفجوات في المجتمع الإسرائيلي وبتعزيز المساواة، زيادة وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والعلاج والرفاه والمواصلات من أجل التخفيف عن كاهل غالبية المواطنين لا سيما الفئات الأضعف، وتطالب أيضًا بإخضاع السياسة الاقتصادية الاجتماعية للنقاش العام وإتاحة المجال أمام المواطنين لإبداء آرائهم حول هذه السياسة ومحاولة التأثير عليها. إنّ السعي إلى تحقيق هذه الأهداف يمر عبر المطالبة بإجراء تغيير جذري في السياسة الاقتصادية من ناحية وفي الفكر السياسي الذي يحدد هذه السياسة ويطبقها. وكانت أهم المطالب المباشرة التي تبنتها حركة الاحتجاج والتي يمكن تلخيصها في مطلب جامع وأساسي هو استبدال الطريقة الاقتصادية من أساسها بسياسة «دولة الرفاه»، هي المطالب التالية:

- **تحسين جودة الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة للسكان** مما يعني زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الحيوية، وكان هذا الإنفاق قد تراجع بشكل كبير جداً في العقدين الأخيرين على الرغم من الارتفاع المطرّد في مستويات الفقر كمؤشر على ضرورة انتهاج طريق معاكس. كان تقليص الخدمات الاجتماعية وخصخصة أجزاء من قطاع خدمات الصحة والتعليم وغيرها سبباً في زيادة الفجوات وتكريس التفاوت الاجتماعي، فالطبقات الوسطى ومحدودة الدخل تحتاج إلى هذه الخدمات الحيوية أكثر مما تحتاجها الطبقات الغنية. ويتم تحقيق هذا الأمر عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الحيوية العامة حتى يتراوح بين ٣٥٪ من الناتج القومي المحلي (كما هو الحال في أميركا واستراليا) حتى ٥٥٪ من الناتج (كما في دول اسكندينافيا وغرب أوروبا). ومن المعروف أن القرار بشأن اتساع سياسة الرفاه المتعبة هو قرار سياسي وليس اقتصاديّا مهنيا.
- **رفع الضرائب المباشرة على أصحاب رؤوس الأموال:** وكان طاقم الخبراء الاقتصاديين الذي رافق حركة الاحتجاج قد اعتبر ان زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل ٥ , ٢٪ من الناتج القومي المحلي سنوياً في السنوات الثلاث المقبلة، شرط أن تجبى هذه الميزانية الإضافية من زيادة الضرائب المباشرة، هي الخطوة الأولى في اتجاه التحوّل الذي ذكرناه أعلاه. وتساوي هذه الإضافة حسب المعايير الحالية نحو ٢٠ مليار شيكل. إضافة إلى ما سبق، يمكن، خلال السنوات الثلاث المقبلة، تخصيص ميزانية خاصة ضخمة لاستثمارها في إقامة سكن جماهيري لسد الفجوة التي نتجت جرّاء إهمال هذا النوع من السكن على امتداد سنوات طويلة. يمكن لهذه الميزانية أن تساوي ١٪ حتى ٢٪ من الناتج القومي المحلي، ولكن بما إنها

جاءت حركة الاحتجاج لتطالب بتضييق الفجوات في المجتمع الإسرائيلي وبتعزيز المساواة، زيادة وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والعلاج والرفاه والمواصلات

ميزانية استثمار لمرة واحدة فيمكن تمويلها، على نحو استثنائي، بعجز مؤقت في الميزانية، إذ أن ضرورة حقيقية إلى استثمارات وإنفاق بهذا الحجم الكبير من أجل تخفيف ضائقة السكن التي كانت سبباً وراء انطلاق موجة الاحتجاج.

- **زيادة الضرائب المباشرة لا سيما على أرباح أسواق المال وعلى الدخل المرتفع جداً:** يجري تمويل إعادة ترميم القطاع العام بواسطة زيادة الضرائب المباشرة المتدرجة، وهنا من الجدير بالذكر أنّ جباية الضرائب في إسرائيل تعادل ٤ ,٣١٪ من الناتج المحلي، وهي نسبة تقل عن معدل الجباية في الدول الأعضاء في OECD، أما جباية الضرائب المباشرة فهي من الأكثر انخفاضاً بين جميع دول OECD. والضرائب المفروضة على رؤوس الأموال في إسرائيل منخفضة جداً ومن الممكن زيادتها بشكل جدي، وعلى هذا الاجراء أن يتم خلال ٣ سنوات يتحقق بعدها ازدياد بواقع ٥ ,٢٪ من الناتج، ويكون ذلك بواسطة زيادة ضريبة الشركات إلى ٣١٪، وإلغاء الإعفاءات من دفع ضريبة الشركات لجميع الشركات التي تصدر للخارج والشركات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمارات، ورفع نسبة ضريبة الدخل المفروضة على دخل شهري يتعدى ٤٠٠٠٠ شيكل، زيادة الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمارات ومردود الاستثمارات في سوق المال حتى ٣١٪ وزيادة الضرائب المفروضة على المشغلين. هذه الزيادة بنسبة ٥ ,٢٪ في جباية الضرائب في إسرائيل عامة تمكن من زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات على شاكلة دولة الرفاه. وفي مرحلة لاحقة يمكن أيضًا إجراء مراجعة جدية لكل قضية الضرائب المباشرة وزيادتها وجباية ضرائب من الشرائح العليا من أصحاب الدخل المرتفع وليس فقط من الشريحة الأعلى (ليس من المصنفين تحت أعلى عشر من أعشار الدخل)، بهدف ضمان الاستمرار في توفير الخدمات الحيوية لجميع الفئات الاجتماعية.

المصدر الثاني الممكن لتمويل مطلب الانتقال إلى سياسة دولة الرفاه هو تقليص الإنفاق على الأمن

- **تقليص الإنفاق على الأمن:** المصدر الثاني الممكن لتمويل مطلب الانتقال إلى سياسة دولة الرفاه هو تقليص الإنفاق على الأمن. يستدل من الإحصائيات المتوفرة والمعلنة ان الميزانية التي تنفق على الأمن في إسرائيل تساوي نحو ٧٪ من الناتج المحلي، ولكن من المعروف ان هناك نفقات أخرى عديدة لا تدخل في هذه النسبة ترفع نسبة نفقات الأمن إلى نحو ١٢٪ من الناتج. من الممكن تقليص الإنفاق على الأمن إلى ٦٪ من الناتج فقط خلال فترة عشر سنوات بواسطة عقد اتفاق سلام حقيقي مع الفلسطينيين، وهو ما حدث في ميزانية الأمن الإسرائيلي بعد اتفاق السلام مع مصر فقد انخفضت الميزانية حينها إلى النصف، تحويل ميزانية تساوي ٦٪ من الناتج المحلي لتمويل الخدمات الاجتماعية سيكون له أثر اجتماعي كبير.

- **إجراء إصلاحات جذرية في سوق العمل لتقليص الفجوات الاجتماعية:** في العقد الأخير، ارتفع معدل إنتاجية الفرد العامل في إسرائيل بنحو ٩٪ في حين انخفض راتبه الحقيقي، في الفترة نفسها، بنحو ٥,٤٪، مما يعني أن المستفيدين من النمو الاقتصادي ليسوا الأجيرين وإنما أصحاب رؤوس الأموال. هذا ناهيك عن أن كثيرين من العرب واليهود المتزمتين دينياً (الحريديين) يواجهون صعوبات تسد عليهم إمكانية الانخراط في سوق العمل. لمجابهة الصعوبات التي بات يتذمّر منها العمال، وحقيقة الارتفاع في نسبة الفقر في أوساط العائلات التي يعمل معيلوها (كما سنرى لاحقًا)، تبنت حركة الاحتجاج المطالب التالية:
  - التوقف عن سياسة التشغيل غير المباشر في القطاع العام.
  - فرض قانون الحد الأدنى للأجور.
  - احترام حرية الانتظام لأنه ليس ثمة عدالة اجتماعية بدون حقوق للعمال وانتظامهم في نقابات.
  - منح العمال الأجانب حقوقاً كاملة، لأن ذلك من حقهم كبشر، ولأن هذا يمنع تآكل أجور العمال.
  - إزالة كافة المعيقات أمام انخراط العرب في سوق العمل، وخاصة النساء العربيات، وفتح الطريق أمامهم للعمل في القطاع العام.

في العقد الأخير، ارتفع معدل إنتاجية الفرد العامل في إسرائيل بنحو ٩٪ في حين انخفض راتبه الحقيقي، في الفترة نفسها، بنحو ٥,٤٪

- **الحد من أرباح أصحاب الاحتكارات وتخفيض الأسعار:** يُشكل تركيز قوة اقتصادية ضخمة في يد عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال ميزة بارزة في الاقتصاد الإسرائيلي. وقد رافق حركة الاحتجاج الأخيرة اهتمام واسع بهذه الميزة بسبب ما تدره الاحتكارات على أصحابها من جهة وبسبب تأثير هذه الاحتكارات على غلاء المعيشة الذي تعاني منه الطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود. وكانت اللجنة الخاصة التي أقيمت لفحص قضية تركيز القوة الاقتصادية في يد عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال قد أوصت في منتصف شهر أيلول ٢٠١١ بتحرير الاقتصاد من قبضة عشرة أشخاص وذلك بفرض قيود وتقييدات على مجموعات أعمال كبرى وتحديد القطاعات الاقتصادية التي يسمح لصاحب عمل واحد أو مجموعة أعمال واحدة أن يمتلكوها ويستثمروا فيها والهدف من كل ذلك هو كسر الاحتكارات وتشجيع المنافسة في المرافق الاقتصادية مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار.[١٨]

١٨ ذي ماركر (الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس)، ١٩ أيلول ٢٠١١.

وجاء في تقرير أصدرته منظمة OECD في شهر كانون الأول ٢٠١١ أنّ الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من مشكلة تركيز حادة جداً تمنح قوة جبارة لمجموعات وأفراد يتحكمون بالاقتصاد. وقد شكل تقرير الـOECD في هذا الصدد دعماً لتوصيات اللجنة المذكورة أعلاه وأوصى هو الآخر بإقامة جسم حكومي رسمي يشرف على مجموعات أصحاب الأعمال ويضمن تنظيم المنافسة الاقتصادية في كل مجال، كما يضمن الاستقرار الاقتصادي لكل مجموعة اقتصادية من هذه المجموعات لكي لا يحدث لها مثلما حدث لشركات كبرى في السوق الأميركية أثناء الأزمة الأخيرة، الأمر الذي ألحق ضرراً لا يقدّر بالمستثمرين في أسواق المال وبتوفيرات التقاعد وما إلى ذلك.[١٩]

وتبيّن في تقرير جديد لبنك إسرائيل حول مستوى غلاء المعيشة أنّ أسعار السلع الغذائية في إسرائيل تزيد بنحو ١٥٪ عن المتوقع لها في دولة فيها نفس معدلات الدخل، كما ظهر أنّ أسعار الحليب والأسماك والمشروبات الخفيفة تزيد بنسبة ٣٠٪ عن الأسعار المتوقعة في مجتمع فيه هذا المستوى من دخل الفرد. ويعتقد خبراء البنك المركزي في إسرائيل أنّ الأسباب الأساسية لهذا الارتفاع في الأسعار هو ارتفاع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع الغذائية. نسبة هذه الضريبة في إسرائيل ثابتة على جميع السِلع وبضمنها السلع الحيوية التي يستهلكها الفرد يوميًا مثل الأغذية، وهو أمر غير متبع في دول كثيرة في العالم حيث تقل نسبة الضريبة المضافة على المواد الاستهلاكية المهمة للفئات الضعيفة عن الضريبة المفروضة على الكماليات التي لا يسعى إلى شرائها سوى المقتدرين اقتصاديًا.

ويعتقد المحللون في البنك المركزي أنّ ثمّة تناسبا طرديا بين معدل الدخل للفرد وبين غلاء المعيشة بحيث أنّه كلما ارتفع معدل دخل الفرد ترتفع القدرة الشرائية للمستهلك ويرتفع الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. على الرغم من ذلك يظن الخبراء في بنك إسرائيل أنّ الأسعار ارتفعت خلال السنوات الأخيرة أكثر بكثير مما كان متوقعًا بناءً على الارتفاع في دخل الفرد.

ويعتقد الخبراء بناءً على تحليل جداول غلاء المعيشة في إسرائيل والتغييرات التي حصلت على أسعار الشيكل مقابل العملات الأساسية في الفترة بين ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ أنّ الفجوات اتسعت. ويُضيف هؤلاء أنّ المعطيات المتوفرة اليوم تشير إلى فرق يصل إلى ٢٠٪ بين غلاء السلع الغذائية في إسرائيل وبين ما يجب أن تكون عليه الأسعار في ظل معدل الدخل في ٢٠١٠، وهناك تقديرات تقول إن الفرق سوف يتجاوز نسبة ٢٠٪ قريبًا.

بقي أن نذكر أنّ الفروق في ارتفاع الأسعار ليست مقصورة على قطاع السلع الغذائية

---

١٩ **ذي ماركر**، ١٢ كانون الأول ٢٠١١ (عران أزران).

وإنما تتعداه إلى منتوجات مهمة جدًا في حياة كل إنسان. ولعله من المهم هنا، لا سيما أننا نبحث في الوضع الاقتصادي ونتائجه الكارثية على الفقراء والسلبية إلى حدّ بعيد على الطبقة الوسطى أن نعاين معطيات الفقر التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتآكل الأجور وارتفاع غلاء المعيشة والضرائب، وبالاحتكارات والمعيقات أمام انخراط مجموعات سكانية واسعة في سوق العمل الإسرائيلي.

ثبات معطيات الفقر[20]

تدل المعلومات التي أوردها التقرير السنوي الأخير لمؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل عن الفقر على أن ميزة الثبات التي ترافق إحصائيات انتشار الفقر منذ عقد تقريباً ما زالت على ما هي في هذه السنة أيضًا، كما يتضح من الجدول رقم ١.

جدول رقم ١: نسب الفقر في صفوف العائلات والأفراد في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠

(بالنسبة المئوية بعد دفع التحويلات والمساعدات من مؤسسات الدولة)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
نسبة انتشار الفقر بين العائلات	١٩,٣	٢٠,٣	٢٠,٦	٢٠,٠٠	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٥	١٩,٨
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأفراد	٢٢,٤	٢٣,٦	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٥,٠٠	٢٤,٤
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأولاد	٣٠,٨	٣٣,٢	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٤,٢	٣٤,٠٠	٣٦,٣	٣٥,٣

وصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر في السنة الأخيرة ٤٣٣,٣٠٠ عائلة منها ١٦٣,٦٠٠ عائلة عربية

وصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر[21] في السنة الأخيرة ٤٣٣,٣٠٠ عائلة منها ١٦٣,٦٠٠ عائلة عربية، وتشمل هذه العائلات الفقيرة ١,٧٧٣,٤٠٠ نسمة من الفقراء، يصل عدد العرب من بينهم إلى اكثر من ٨٣٠ الف نسمة. ما يعني أنّ الانخفاض الضئيل جداً في نسبة انتشار الفقر جاء نتيجة لانخفاض نسبة الفقراء في المجتمع اليهودي وليس في المجتمع العربي، حيث تدل الإحصائيات على ثبات نسب الفقر، إذ تصل النسبة

٢٠. تجدر الإشارة هنا إلى المعطيات الرسمية المتوفرة عن الفقر في إسرائيل صدرت في شهر تشرين الثاني من سنة ٢٠١١، في تقرير التأمين الوطني عن الفقر ولكنها تلخص الأوضاع في هذا المجال حتى سنة ٢٠١٠ فقط. ولكن وجهة مؤشرات الفقر في السنوات الأخيرة وتحليلات المختصين اعتماداً على التغييرات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي لا تدل على إمكانية حدوث نقلات مفاجئة في وجهة هذه المؤشرات في سنة ٢٠١١. أي أن التغيير الذي يمكن أن يطرأ على معطيات الفقر لن يكون جديًا.

٢١ ويعادل خط الفقر بالدخل الشهري ٢٤١٣ شيكلا لعائلة من فرد واحد، ٣٨٦١ شيكلا للعائلة المؤلفة من شخصين، ٥١١٦ شيكلا لعائلة من ٣ أشخاص، ٦١٧٨ شيكلا لعائلة من ٤ أشخاص، ٧٢٤٠ لعائلة من ٥ أشخاص، انظروا تقرير الفقر ٢٠١٠، ص ٧.

في صفوف العائلات الفقيرة إلى ٢,٥٣٪ وبين الأولاد إلى ٣,٣٥٪، وهي نسبة كارثية.

نحو ٢,٥٧٪ من العائلات التي تضم أكثر من أربعة أولاد تعتبر فقيرة، أما نسبة العائلات التي يعمل معيلوها من بين العائلات الفقيرة فقد بقيت عالية جداً وتصل إلى نحو ٦,٥٠٪ ما يعني أن ارتفاعاً طرأ على نسبة هذه العائلات (كانت نسبة الفقر في صفوفها في سنة ٢٠٠٩ حوالي ٤٩٪).[٢٢] وقد اعتبر هذا المعطى الذي لا يبرح التقارير عن انتشار الفقر في السنوات الأخيرة أخطر ما ورد فيها لأنه يدل على عمق الاستغلال ومنهجيته في سوق العمل من ناحية، وعلى ازدياد حِدّة ظاهرة التشغيل بواسطة مقاولي العمل الذين حوّلوا العمل إلى عاجز عن تخليص الفئات الضعيفة من براثن الفقر. يعني هذا أنّ مقياس عمق الفقر وخطورته قد ارتفع لا سيما لدى العائلات التي تشكّل غالبة المجتمع الإسرائيلي. وفي تعقيب لها على هذه الظاهرة أضافت رئيسة حزب العمل، وهي التي تركز جلّ جهودها في الكنيست على قضايا الرفاه الاجتماعي وليس على القضايا السياسية والدولية، أضافت أنّ المشكلة في إسرائيل ليست في نسب البطالة وإنما في هاوية الاستغلال والاستعباد في سوق العمل.[٢٣] ولم يكن رأي وزير الرفاه الاجتماعي موشي كحلون في هذا الصدد مختلفاً حيث رأى خطورته الكبيرة على الرغم من أن الحكومة، ولا سيما رئيسها، خصصت الجزء الأكبر من تعليقها على المعطيات للتراجع الضئيل في النسب وعزت ذلك إلى نجاح سياستها في مجابهة الفقر.[٢٤]

يعتقد المحللون ان الفقر هو نتيجة مباشرة لسياسة تآكل المخصصات التي كانت توفرها الدولة للمواطنين عامة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية وخصخصة جزء كبير منها وتقليص الميزانيات المخصصة لها

ويتضح من معطيات الفقر أيضًا أنّ توزيع الفقر ليس متساوياً بين الفئات المختلفة التي تركب المجتمع الإسرائيلي حيث أنّ النساء عامة والعرب واليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) وأصحاب الإعاقات الجسدية والعقلية وبعض فئات المهاجرين (الاثيوبيين خاصة) يعانون من الفقر أكثر من غيرهم.[٢٥]

ويعتقد المحللون ان الفقر هو نتيجة مباشرة لسياسة تآكل المخصصات التي كانت توفرها الدولة للمواطنين عامة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية وخصخصة جزء كبير منها وتقليص الميزانيات المخصصة لها. ومما يفاقم الفقر في إسرائيل، إضافة إلى ما سبق هو التراجع المطرد في مكانة المستخدمين عامة ولا سيما المستخدمين في القطاع العام وإضعاف أجهزة الرفاه والصحة والعمل والسكن والتعليم، مما ينجم عنه إثقال كاهل

٢٢ تقرير الفقر للتأمين الوطني، ص ٢١.

٢٣ تعقيب شيلي يحيموفتش، رئيسة حزب العمل، على تقرير الفقر ٢٠١١. موقع صحيفة **هآرتس** ١٧/ ١١/ ٢٠١١.

٢٤ انظروا تعقيبات رئيس الحكومة على تقرير الفقر. **يديعوت احرونوت**. ١٨ آب ٢٠١١

٢٥ في تقرير مدار الاستراتيجي للسنة المنصرمة، تم تناول هذا الموضوع من خلال ملامح التصدع الطبقي الجديدة في المجتمع الإسرائيلي، وهناك شرح لتوزيعة الفقر في إسرائيل.

الطبقة الوسطى والعمال والشرائح الضعيفة اقتصادياً بأعباء خانقة. ان هذه السياسة النيوليبرالية التي تتبناها حكومة نتنياهو[٢٦] هي مصدر التفاوت الاجتماعي العميق الذي نتج عن انكماش دور الدولة في الإشراف على مقياس المساواة الاجتماعية في المجتمع، وعن الاقتناع بأن من شأن قوى السوق الحرة أن تنظم قضية العدالة الاجتماعية الضائعة.

وقد طالبت حركة الاحتجاج، إزاء هذا الواقع، بالبدء فوراً بخطة شاملة لتقليص نسبة الفقر وتحسين ظروف حياة الفقراء التي تمتد إلى جميع مجالات الحياة. وعلى هذه الخطة أن تشمل جميع الأوساط المتعلقة بهذا الشأن وان تكون قابلة للمراقبة والإشراف ولقياس النتائج. وعلى خطة مجابهة الفقر أن تنطلق من الاعتراف بحياة الفقراء والفئات المهمّشة اجتماعياً في العيش بكرامة، ومحاربة كل مظاهر التمييز، ورفع مستويات المسؤولية الاجتماعية لدى جميع فئات المجتمع وزيادة مستويات التضامن والتكافل لتنجيع العمل على مجابهة الفقر.

وقد كانت أهم مطالب حركة الاحتجاج حول ضائقة الفقر هي التالية:

- اعتماد مقياس رسمي جديد للفقر يتطرق على نحو شامل إلى مركبات الفقر المختلفة بحيث يتضمن عمقه ومدته، حيث أنّ قصر قياس الفقر على الدخل والإنفاق لا يكفي لتوضيح مأساة الفقراء.[٢٧]
- زيادة الحد الأدنى للأجر حتى يعادل ٧٥٪ من معدل الأجور في سوق العمل أي حوالي ٦٠٠٠ شيكل، وذلك خلال ٣ سنوات، مع ربط هذا الأجر بجدول الغلاء.
- إلغاء ضريبة القيمة المضافة (١٦٪) عن عدد من الأغذية الأساسية.
- تخصيص ميزانيات للبدء بخطة شاملة لتقليص الفجوات الاجتماعية بين اليهود والعرب في مجالات أساسية حيوية مثل التعليم والسكن والصحة والبنى التحتية والرفاه والعمل. وتطبيق هذه الخطة بمشاركة المواطنين العرب أنفسهم ووفقاً لحاجاتهم.

---

٢٦ انظروا أثر هذه السياسة على المجتمع الإسرائيلي في فصل المشهد الاجتماعي من **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠** الذي تناول المشهد الإسرائيلي في ٢٠٠٩.

٢٧ انظروا **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩**، ص ١٥٧ حيث أوضحنا المواقف المختلفة بشأن تعريف الفقر. فبعد مؤتمر عقد في مدينة لشبونة في سنة ٢٠٠١ تبنى الاتحاد الأوروبي عدداً من المؤشرات التي أدخلت في حساب مقياس الفقر في دول الاتحاد الأوروبي أولاً، ثم تبنتها دول أخرى أو منظمات أهلية تعمل في مجابهة الفقر في دولها. وفي إسرائيل كانت منظمة لتيت (عطاء) هي الأبرز التي تبنت مقياساً بديلاً للفقر. لا تركز معظم هذه المؤشرات على الدخل والعمل والبطالة وإنما تتطرق إلى مستوى المعيشة، وعدد سنوات التعليم، والشعور بالأمان الغذائي والصحي والنفسي، ومدى القدرة على الوصول إلى التقنيات التي باتت من ضروريات الحياة واستعمالها، والقدرة على تعليم الأولاد وتأمين حاجياتهم في الدراسة والعلاقات الاجتماعية للفقير مع عائلته ومع من هم في محيطه الاجتماعي. ومن الواضح أن التعامل مع الفقر بهذه الصورة يبقي على معناه كظاهرة كارثية.

- تحسين أسلوب توفير الخدمات الحيوية للفقراء والفئات الضعيفة في المؤسسات الحكومية تفادياً للتعقيدات البيروقراطية التي تجعل التعامل مع الجمهور مهيناً أحياناً وتؤدي إلى انخفاض مستوى الخدمات التي تقدّم.
- سن «قانون أساس: الخدمات الاجتماعية» الذي يكفل هذه الحقوق التي تشكل شرط الحياة الكريمة، كما يحدد واجب الدولة ومسؤوليتها عن توفير هذه الحقوق. ومن شأن قانون كهذا أن يغيّر الأوضاع السائدة فيما يتعلق بخدمات السكن والتعليم والأمان الغذائي والصحة والرفاه التي جرى تسليعها في السنوات الأخيرة حتى باتت عصية على محدودي الدخل.[٢٨]
- زيادة مخصصات التأمين الوطني بشكل كبير بما يتناسب مع غلاء المعيشة. والى أن يتم ترتيب هذا الموضوع نهائياً يمنح المحتاجون مبلغاً شهرياً يضاف إلى مخصصاتهم لتفادي الصعوبات الناتجة عن تآكل القوة الشرائية للمخصصات.
- توسيع إطار مشاركة الحكومة في سوق العمل في مجال تحسين شروط العمل والأجور والحفاظ عليهم بمستوى مقبول ومعتمد في دول الرفاه الاجتماعي، والعمل بشكل جدي على إلزام المشغلين باحترام حقوق العمل في مجال الأجور والظروف والأمان. والعمل على إتاحة المجال أمام انخراط من يعيشون تحت خط الفقر في سوق العمل من خلال منحهم المهارات المطلوبة والاهتمام بحقوقهم، وبأن تتلاءم خطط دمجهم في القوى العاملة في ميزاتهم الثقافية وحاجاتهم الجماعية (يقصد بهذا اليهود المتزمتون دينيّا (الحريديم) والنساء العربيات في الأساس).

مواضيع السكن والتخطيط والأراضي والمطالب المتعلقة بها

تتمحور المطالب في هذا الشأن، كما في المجالات الأخرى، حول ضرورة تغيير السياسة المتبعة نهائياً وليس فقط زيادة الميزانيات المخصصة له، حيث بات الوضع القائم صعباً على نحو لا يحتمل. وقد يكون صحيحاً من منظور ما، أنّ قضية السكن بكل ما تشمل كانت وحدها كافية لإشعال حركة احتجاج عارمة، وصعوبتها عامة وشاملة تلحق ليس فقط بمن لا يملك بيتاً يأويه، بل بكل فرد قلق على مستقبل أولاده في هذا الصدد، أو ربما الأجيال القادمة. هذا ناهيك عن أنّ مجال السكن ونوعية المساكن

٢٨ في شهر كانون الأول ٢٠١١، قامت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل بصياغة اقتراح قانون أساس الخدمات الاجتماعية، وجرى تقديمه إلى الكنيست بواسطة عدد من اعضاء الكنيست من كافة الأحزاب (يمينية، محافظة ويمينية ليبرالية، يهودية وعربية) ولمعاينة هذا الاقتراح، انظروا:
social-rights-bill-flyer2.pdf/12/http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2011
(شوهد بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠١٢)

وتحولها إلى حلبة استثمار واستغلال عن طريق رفع أجور البيوت للطلاب وغيرهم، يشكل مؤشراً واضحاً على الفروق الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع، ليس بين الطبقات العليا وطبقات الفقراء، وإنما بين الأغنياء والطبقة الوسطى التي تعي أكثر من غيرها وجهة الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية في إسرائيل.

تبنّت حركة الاحتجاج استنتاجات لجنة الخبراء التي رافقتها في مجال السكن والتخطيط والأراضي، وقد شملت المطالب في هذه المجالات النقاط الأساسية التالية:

- إرساء الحق في السكن في قانون أساس، أي جعله حقاً مكفولاً له مكانة الحق في الكرامة والحق في الحرية وفي العمل، وجميعها قوانين محمية بواسطة قوانين أساس صعبة التعديل والإلغاء.
- العمل بكافة الطرق لضمان توفر سكن للمحتاجين سواء أكان ذلك للملكية أم للإيجار، وذلك عبر تخصيص عدد من الشقق التي تقام حديثاً للبيع والتأجير بأسعار منخفضة لسد حاجة غير المقتدرين، وهذا يشمل مشروع الإسكان الجماهيري للعائلات والأفراد من الفقراء.

تبنّت حركة الاحتجاج استنتاجات لجنة الخبراء التي رافقتها في مجال السكن والتخطيط والأراضي

- إجراء تعديلات واسعة على أسلوب المساعدات الحكومية لمن يحق لهم عند شرائهم أو استئجارهم مسكناً، وتخصيص ميزانيات إضافية لذلك.
- منع التمييز في الإسكان بواسطة تشريع قوانين وإلغاء قانون لجان القبول الذي سنّ مؤخراً، وهو قانون تمييزي خالص، الهدف من التحكم بالمميزات الطبقية والاجتماعية والقومية والإثنية لمن يأتي للسكن في أي بلدة تقام.
- إعادة النظر في عمليات الخصخصة في مجالات الإسكان وزيادة السلطات المحلية وتعزيزها في هذا المجال.
- تنظيم جميع التفاصيل المتعلقة بتأجير البيوت والشقق في قوانين رسمية ملزمة.
- إقامة مبان سكنية تديرها الدولة بشكل مباشر لتأجير شققها بأسعار مناسبة.
- إجراء تعديلات ضريبية تخفض التكاليف عن كاهل من ينوي شراء مسكن للعيش فيه وتثقل على من يجعل من شراء الشقق الجديدة مساراً للاستثمار والربح.
- حل مشكلة البيوت غير المأهولة وقسائم البناء التي لم يُبن، عليها بواسطة فرض ضرائب باهظة تدفع أصحابها إلى التحرك بشأنها.
- عدم ترك مسألة الحق الأساسي في المسكن والمأوى في يد قوى السوق، فقد أثبتت التجربة أنّ شركات البناء الخاصة فشلت في ضمان ذلك الحق، بل

ولم تحاول أن تسد حاجات الإسكان. تقوم هذه الشركات باستغلال الموارد والميزانيات بشكل مغرض، وتقلل من فرص الطبقة الوسطى والشرائح الأكثر فقراً في الحصول على مسكن، أو تحسين ظروف سكناهم.

من الواضح أن إجراء إصلاحات جذرية في مجال السكن يتطلب تغييرات في مجال الأراضي والتخطيط، ولذلك شملت أهداف حركة الاحتجاج، كما صاغتها لجنة الخبراء الداعمة بناءً على مشاوراتها مع الكوادر الأساسية للحركة، بعض المطالب الجديّة في هذين المجالين أيضًا، ومنها المطالبة بوقف خصخصة الأراضي بالأسلوب المتبع الآن، وتخصيص أراض لتطوير وسد حاجة المدن والقرى العربية في البلاد، إعادة تقسيم مناطق النفوذ بشكل عادل وجعل إدارة المناطق الصناعية والتجارية مشتركة للمجالس القطرية والمدن المجاورة لها، وتغيير تركيبة إدارة سلطة أراضي إسرائيل بحيث تشمل ممثلين عن المجموعات السكانية المختلفة، وإعادة دراسة وتحديد حاجات جهاز الأمن من الأراضي، حيث أن مساحات شاسعة من أراضي الدولة احتجزت رهينة في قبضة الجيش في إسرائيل. وهناك مطالب أخرى لا متسع لذكرها هنا.

بين مطالب الحركة الاجتماعية أيضًا إجراء تعديلات جدية جداً على جهاز التخطيط والتنظيم ليشمل تمثيلاً لائقاً لجميع الفئات التي تشكل تركيبة المجتمع

وكان من بين المطالب في مجال التخطيط إلغاء قانون لجان القبول، وإجراء تحوّل كامل في مفهوم تطوير دولة إسرائيل من مفهوم التطوير بواسطة توزيع السكان وتطوير الضواحي والمناطق الطرفية الأمر الذي يتطلب قضماً مستمراً للمناطق الطبيعية المفتوحة وتدمير الطبيعة إلى مفهوم التطوير عبر خلق نمط حياة حضري (مديني) عالي الجودة، يتيح تطويراً اقتصادياً عادلا من الناحية الاجتماعية. وقد جرى التأكيد في المطالب على أن التخطيط الذي يتجاهل خاصية كل مجموعة وحاجاتها لا بد أن يسوق معه أضراراً اجتماعية بالغة الخطورة، وهذا ما نراه اليوم. وكان بين مطالب الحركة أيضًا إجراء تعديلات جدية جداً على جهاز التخطيط والتنظيم يجب أن يشمل تمثيلاً لائقاً لجميع الفئات الاجتماعية التي تشكل تركيبة المجتمع، إضافة إلى زيادة ملاك الموظفين والمهندسين بشكل كبير لضمان تسريع تخطيط المباني التي تقام للسكن في المدن وترخيصها، لا سيما عندما تشمل شققاً رخيصة للفئات الضعيفة (سكن في متناول اليد)، وجعل عملية إشراك الجمهور في التخطيط عملية ذات دلالة حقيقية لما في ذلك من تأثير على موضوع الشعور بالعدالة الاجتماعية في صفوف كل فئة.

أوضاع التعليم ومطالب حركة الاحتجاج

اعتبر الطاقم المختص في موضوع التعليم الذي صاغ مطالب حركة الاحتجاج أنّ أضرارا جدية لحقت بمكانة جهاز التعليم العام (الرسمي) في العقدين الأخيرين، وقد ظهر ذلك على شكل مس بالحق الأساسي في تعليم ذوي مستوى الدخل الجيد وفي توفر فرص تعليم متساوية لا سيما لأبناء الطبقات الأقل دخلاً والفقيرة. تؤدي هذه الحالة المتردية للتعليم بالضرورة إلى تآكل في تساوي الفرص عامة، وفي التضامن الاجتماعي، وفي التطور والنمو الاقتصاديين.

اعتبر الطاقم المختص في موضوع التعليم الذي صاغ مطالب حركة الاحتجاج أنّ أضرارا جدية لحقت بمكانة جهاز التعليم العام (الرسمي) في العقدين الأخيرين

ويمكن أن ننسب هذا الضرر اللاحق بمكانة التعليم إلى أسباب عديدة ومتنوعة، منها: غياب رؤيا مستقبلية تتأسس على استيعاب تجارب الماضي وعلى فلسفة إنسانية تقدمية، وتآكل الميزانيات المخصصة للتعليم، عمليات الخصخصة الشرسة التي لم تقفز حتى عن هذا القطاع المهم، مناهج تعليم وأساليب تدريس تمتثل لمنطق السوق الحر، انعدام الثقة بجهاز التعليم الرسمي العام وانتقال الطلاب أصحاب التحصيل الجيد فما فوق إلى التعليم الخاص.

رأت قيادة الاحتجاج أنّ المطالبة بالعدالة الاجتماعية توجب المطالبة بتغيير الوضع الصعب الذي يعاني منه التعليم الرسمي. ويتضح من التقارير الدورية التي تصدرها OECD لمتابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المشاركة في المنظمة وتقارن بينها أنّ ثمة فرقا بنسبة ٣٠٪ في الميزانية التي تخصصها إسرائيل لكل طالب أو طالبة في التعليم الرسمي وبين معدل الإنفاق في باقي دول OECD. تنفق إسرائيل ما قيمته نحو ٥٠٠٠ دولار أميركي في السنة الواحدة على كل طالب في المرحلة الابتدائية و ٥٧٠٠ دولار على كل طالب في المرحلة فوق الابتدائية، هذا في حين أنّ معدل الإنفاق نفسه في الدول المشاركة في منظمة OECD هو ٦٧٠٠ دولار و٨٢٠٠ دولار على التوالي.

ولكن الفرق الحقيقي للإنفاق أكبر بكثير في الواقع لان إسرائيل تشبه في تركيبتها السكانية دول الـ OECD متعددة الثقافات وليس جميع الدول، وفي الدول المتعددة الثقافات بين أعضاء الـ OECD يصل معدل الإنفاق على الطالب الواحد نحو ١٠,٠٠٠ دولار. وإذا قارنا بين الزيادة في ميزانية التعليم/ للطالب في دول هذه المنظمة منذ سنة ٢٠٠٠ نجد أنّ الزيادة التي سُجلت في إسرائيل هي الأقل تقريبا، ففي انجلترا مثلاً حصل ازدياد بنسبة ٥٦٪ في الإنفاق على الطالب الواحد منذ سنة ٢٠٠٠، وفي هولندا بنسبة ٢٠٪، أما في إسرائيل فالزيادة لا تتعدى ٤٪ فقط.

تنفق إسرائيل ما قيمته نحو ٥٠٠٠ دولار أميركي في السنة الواحدة على كل طالب في المرحلة الابتدائية و ٥٧٠٠ دولار على كل طالب في المرحلة فوق الابتدائية

وثمة فجوة اجتماعية أخرى تتعلق بالتعليم هي الفجوة في الدخل بين أصحاب التعليم العالي والحاصلين على سنوات قليلة من التعليم، وتصل الفجوة المذكورة إلى

نحو ٢٨٠٪، ففي صفوف أصحاب الدخل المنخفض (الفئات المشمولة في الدرجة الأولى والثانية وفق سلم تقسيم الدخل إلى أعشار، (وهو أمر متبع في الأبحاث الاقتصادية، وهناك تقسيم للدخل إلى مائة درجة وأحياناً إلى ألف درجة أيضاً)، تعيل العائلة ٢ , ٥ أشخاص، في المعدل، في حين ينخفض هذا الرقم إلى ٦ , ٢ شخص في الأعشار العليا. هذا يعني أن ثمة فجوة كبيرة في جودة حياة أفراد هذه العائلات يظهر في مجال التعليم. وتبين الإحصائيات أنّ فرداً واحداً من كل ثمانية في العائلة الفقيرة يتلقى تعليماً عالياً مقابل واحد من كل اثنين في عائلات عشري الدخل الأعلى.

وينعكس هذا أيضًا في فروق حادة بين إنفاق العائلات من الطبقات المختلفة على تعليم أبنائها، إذ يصل معدل إنفاق العائلة من فئة العشر الأعلى على سلم الدخل على تعليم أبنائها، شهرياً، نحو أربعة أضعاف حجم إنفاق العائلة من فئة العشر الأخير على السلم نفسه. هذا مع العلم أن هذا الإنفاق يثقل كاهل العائلة الفقيرة بما لا يقاس مقارنة بتأثيره على العائلات الدخل الأعلى.

تبين الإحصائيات أنّ فرداً واحداً من كل ثمانية في العائلة الفقيرة يتلقى تعليماً عالياً مقابل واحد من كل اثنين في عائلات عشري الدخل الأعلى

وتبين الأبحاث أن ثمة هوة واسعة في التعليم بين الفقراء والأغنياء، وهي مشكلة تكتسب دلالات خطيرة إذا عرفنا أنّ واحداً من كل ثلاثة أولاد، في إسرائيل، يعيش تحت خط الفقر، وان ارتفاعاً بنسبة ٥٠٪ طرأ على نسبة الأولاد الفقراء، خلال العقد الأخير.

من غير المستغرب أن نلاحظ أنّ لهذا الوضع القائم أثر بالغ على التعليم، فكلما ارتفع مستوى دخل الوالدين ارتفع مستوى تحصيل الأبناء، وهو ما تظهره سنوياً نتائج الامتحانات القطرية في كافة المواضيع (رياضيات، لغات وغيرها)، وكذلك نتائج امتحانات البغروت (الموازية لامتحانات التوجيهي وشهادات إنهاء الثانوية في الدول العربية) وامتحانات البسيخومتري وامتحانات القبول للجامعات. كما تبين أن المقارنة بين تحصيل الطلاب، في كافة فرص التعليم، في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل وفي المجتمع اليهودي الإسرائيلي تظهر العلاقة الواضحة بين مستوى الحياة وارتفاع الدخل وبين مستوى التعليم.

وهناك أيضًا فجوة كبيرة بين نسبة أبناء العائلات الفقيرة وأبناء العائلات ذات الدخل المرتفع الذين يحصلون على شهادات الإنهاء (البغروت). هذه العلاقة بين الأمرين ليست علاقة مباشرة بل تتأثر بحقيقة أن مستوى تعليم الأم والأب في العائلات ذوات الدخل المرتفع يكون أعلى في حالات كثيرة، وهذا ينعكس على المناخ الذي يعيشه الأولاد وعلى تحصيلهم. فمثلاً، تبين الإحصائيات الأخيرة ان ٦٥٪ من الطلاب الذين حققت أمهاتهم مستوى تعليم متدن لا ينجحون في امتحانات البغروت، ومن بين طلاب صفوف الثواني عشر أبناء الأمهات ذوات المستوى التعليمي المتدني ٢ ,٣٨٪ فقط يحصلون على شهادة

بغروت مقابل نحو ٨٠٪ من طلاب الصفوف الثواني عشر أبناء الأمهات ذوات المستوى التعليمي العالي. أما في المجتمع العربي فالوضع أشد صعوبة حيث تصل نسبة الحاصلين على شهادات البغروت من الفئة الأولى المذكورة أعلاه ٤,٢٢٪ فقط. ومن الجدير بالذكر أنّ طلاباً كثيرين يتسرّبون من التعليم قبل إنهاء الصف الثاني عشر، ١٠٪ من الأولاد و٥,٢٪ من البنات في التعليم اليهودي و٤,١٥٪ من الأولاد و٣,٥٪ من البنات في التعليم العربي.

وإذا قارنا بين الميزانية المستثمرة في التعليم في السلطات المحلية الفقيرة والضعيفة والسلطات المحلية الأوفر حظاً في إسرائيل نجد فروقاً شاسعة تنضم إلى سلسلة الفجوات المدرجة أعلاه، فالمبلغ الذي تنفقه السلطات المحلية المشمولة في العناقيد الثلاثة الأدنى على السلم الاجتماعي- اقتصادي يتراوح بين ١٥٠ شيكلا حتى ٧٦٠ شيكلا في السنة، وهو يصل إلى ١٨٤٠ شيكلا سنوياً في العنقود الرابع. يصل هذا المبلغ إلى ما معدله ٤١٨٠ شيكلا في العناقيد الثامن فما فوق.

أحجمت الحكومة إزاء هذه الفجوات والفروقات الكبيرة في السنوات الأخيرة عن اتباع سياسة تفضيل مصحح كان من شأنها أن تساهم في تحسين الأوضاع والتخفيف فقط من حدة الفروق، فبدل زيادة حصة الفئات المستضعفة من ميزانية التعليم العام الرسمي حصل العكس تماماً. ولا تقتصر معاناة الأطراف ذات الصلة بمضمار التعليم في إسرائيل على الطلاب من ذوي الدخل المنخفض، بل تتعدى ذلك إلى المعلمين الذين يتقاضون أجوراً منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بأجورهم في دول الـ OECD، فإسرائيل تقع ضمن الدول الخمس الأدنى فيما يتعلق بأجور المعلمين التي تشكل مؤشراً على مستوى التعليم عامة ودرجة الاهتمام بجودته.[٢٩]

تقع إسرائيل ضمن الدول الخمس الأدنى فيما يتعلق بأجور المعلمين التي تشكل مؤشراً على مستوى التعليم عامة ودرجة الاهتمام بجودته

على الرغم من قانون التعليم العام الإلزامي في إسرائيل من سن ٣ سنوات فما فوق، فإن تطبيق القانون ليس بالمستوى المطلوب، كما أن التمييز ضد مجموعات سكانية كاملة لا يمكن من الحفاظ على مكانة وجودة التعليم الرسمي العام. ويظهر هذا التمييز واضحاً في المجتمع العربي، لا سيما في قرى النقب والقرى غير المعترف بها، هذا إضافة إلى ازدياد كبير في عدد المدارس الخاصة والأهلية. ناهيك عن أنّ الكثير من الخدمات التي توفر للطلاب في المدارس انتقلت إلى القطاع الخاص، ما يعني أنّ أولياء أمر الطلاب ملزمون بشراء هذه الخدمات من مالهم الخاص، وهم غير قادرين على ذلك في حالات كثيرة.

وليس التعليم العالي في إسرائيل أفضل حالاً، فقد شهد تغييراً هيكلياً في العقد

٢٩ يعادل الأجر السنوي الذي يتقاضاه مدرس في المرحلة الابتدائية في إسرائيل نحو ٥٧٪ من أجر المعلم الابتدائي في دول منظمة OECD، (في إسرائيل يساوي الأجر السنوي للمدرس في المرحلة الابتدائية حوالي ٢٧٥٨٠$ سنوياً مقابل ٤٨٠٢٢$ في دول OECD)، ويتواصل هذا الفرق في مرحلة التعليم الإعدادي والثانوي.

الأخير تمثل في تقليص جدي في الميزانيات التي تنفقها الدولة عليه، فأنتقل تدريجياً حتى يقوم على مبادئ السوق الرأسمالية الحرّة كما في الولايات المتحدة، كما انتقل من حيث مضامينه إلى ما يتماشى مع المردود الاقتصادي. أدت هذه العمليات التي يمر بها التعليم العالي إلى تدمير متواصل للتعليم العالي من حيث عموميته وديمقراطيته، إضافة إلى التدهور في مستوى البحث العلمي وفي كفاءة المحاضرين في الكليات الذين يعملون حسب منطلق السوق. من ناحية لم يعد التعليم العالي في متناول يد الفئات الضعيفة اقتصادياً بسبب تكاليفه الباهظة. كما اختفت مظاهر التضامن والتكافل الداخلي بين الأكاديميين، كما لحق ضرر بالحرية الأكاديمية وبالتعددية الفكرية والبحثية.

يمكن لإصلاح هذه الأوضاع تلخيص مطالب حركة الاحتجاج في مجال التعليم كما يلي:

١. إقامة هيئة رسمية بموجب القانون لإدارة جميع شؤون التعليم الرسمي العام، سواء أكان من حيث واقعه الراهن والعمل على تحسينه أم من حيث صياغة رؤيا بعيدة الأمد تضمن عدم تدهوره، وتنهض به نهوضاً ملموساً يترك أثراً على صعيد القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي.

يشارك في هذه الهيئة ممثلون عن كافة قطاعات المجتمع، يعملون على تحديد أجندة تفصيلية لتحسين وضع التعليم من خلال التوصل إلى أعلى درجات التوافق على الأهداف وتشغيل آليات رقابة لضمان تنفيذها.

لم يعد التعليم العالي في متناول يد الفئات الضعيفة اقتصادياً بسبب تكاليفه الباهظة.

٢. العودة إلى التشديد على أهمية التعليم الرسمي العام وحماية مكانته بواسطة قوانين تضمن عدم تآكل هذه المكانة لصالح خصخصة مجالات التعليم على أنواعها (وهي أنواع عديدة فعلاً نشأت خلال عقود).

يكون الحكمان المركزي والمحلي في الدولة مسؤولين على تأمين التعليم الرسمي لجميع المواطنين، ويكون إلزاماً على هذا التعليم أن يوفر لكل مواطن فرصاً متساوية للتعليم العالي، بالعمل وفق الشروط التالية:

- توفير تعليم رسمي مجاني ابتداءً من سن سنة ونصف وحتى إنهاء اللقب الأول B.A في مؤسسات التعليم الجامعي.
- معلمون مؤهلون فقط يقومون بعملية التعليم.
- توظيف المعلمين من قبل الدولة والسلطات المحلية منذ مرحلة التعليم الأولى (مرحلة الطفولة المبكرة جداً) وضمان شروط عمل لائقة للمعلمين بموجب قوانين العمل.
- فرض حظر كامل على عملية الغربلة والانتقائية في قبول الطلاب للمدارس،

وتكون القاعدة الموجهة للهيئات عند القبول هي ضمان قدرة جميع السكان على الوصول إلى المدارس المختلفة. ويمنع التصنيف والانتقائية على خلفية ما يسمى «الحاجات الخاصة للطالب» بحيث تكون هذه الحاجات ذريعة للتمييز المرفوض والتعسفي.

- ترميم البنى التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية من الأبنية حتى الأجهزة والمختبرات. . الخ، بشكل متساو على امتداد البلاد، ووفق معايير لائقة ومناسبة.
- تفعيل رقابة وإشراف حكوميين كاملين وناجعين.

تحصل المدارس التي تستوفي الشروط المطلوبة المذكورة أعلاه على تمويل من ميزانية الدولة، وتمنع جباية أي مبالغ أخرى من جهات خاصة (الأهالي وغيرهم).

٣. زيادة ميزانية التعليم بنسبة ٣٠٪ لسد الفجوة في حجم الإنفاق على التعليم للطالب الواحد مقارنة بدول منظمة OECD.

تغيير سياسة تمويل التعليم بحيث تلائم مستوى الفجوات والنواقص القائمة اليوم، واعتماد سياسة تفضيل مصحح لصالح الطلاب من الطبقات الضعيفة والهوامش الاجتماعية والطلاب العرب.

- تأمين سلة خدمات تعليمية كاملة لكل طالب، والالتفات على نحو خاص للطلاب ذوي الحاجات الخاصة وأبناء الطبقات المستضعفة اجتماعياً واقتصادياً، وتشمل سلة الخدمات التعليمية الاستشارة التربوية والنفسية والعلاج الطبي وتوفير الكتب والقرطاسية وإعداد البنى التحتية لكي تناسب أصحاب الإعاقات، وما إلى ذلك.
- إضافة تخصصات تعليم نظرية في مدارس الطبقات المهمّشة اجتماعياً واقتصادياً لدفع فرص الحراك الاجتماعي.
- توحيد جميع الميزانيات والموارد المخصصة للتعليم في مراحل الطفولة المبكرة تحت سلطة وزارة المعارف فقط، وإضافة كل ما يلزم من أطر مناسبة من قبل الدولة ووضعها تحت إشراف الوزارة ورقابتها.
- اعتماد المقياس المعمول به في دول OECD فيما يتعلق بعدد الطلاب في الصف.
- دعم المدارس التي يتبين أنّ انجاز طلابها في الامتحانات القطرية العامة جاء ضعيفاً.
- تحول الميزانيات المخصصة لكل طالب إلى المؤسسة التي يتعلم فيها دونما وساطة أخرى، ويخضع الموضوع للرقابة.

مطالب حركة الاحتجاج في مجال العمل والتشغيل

هدفت هذه المطالب إلى إجراء تعديلات في هذا المجال لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة التي وضعتها حركة الاحتجاج شعاراً لها . ويتطلب تحقيق هذا الهدف التزاماً طويل الأمد من جانب العمال والمشغلين ونقابات الطرفين ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، والدولة طبعاً، التي من واجبها أنّ توفر عملاً لائقاً وشروط عمل مناسبة تضمن حياة كريمة لكل فرد .

ويمكن تلخيص مطالب حركة الاحتجاج المتعلقة بهذا المجال على النحو التالي:

١ . إجراء تغيير جدي في مجال الأجور وتوفيرات التقاعد لضمان الحياة الكريمة . تبنت حركة الاحتجاج في هذا المجال توصيات لجنة المختصين التي رافقتها، وقد أوصت هذه اللجنة برفع الحد الأدنى للأجور، بحيث يتقاضى عامل تنقصه كل أشكال الخبرة والتجربة ما قيمته ٦٠٪ من معدل الأجر، ثم يرتفع دخله حسب سنوات الخدمة . ويجب إقامة صندوق تقاعد لأصحاب الدخل المنخفض جداً يتأسس على تحويلات أصحاب العمل (المشغلين) والجزء الذي تساهم به الدولة عوضاً عن العمال .

طالبت حركة الاحتجاج بإجراء تغيير جدي في مجال الأجور وتوفيرات التقاعد لضمان الحياة الكريمة

العودة إلى طريقة التوظيف المباشر في القطاع العام بدل التوظيف عن طريق مقاولي العمل، وسن قوانين تحدد المسموح به من التوظيف عن طريق المقاولين، وقوانين أخرى تضمن حقوق عمال المقاولين وتوفر لهم أجوراً لائقة وظروف عمل إنسانية، وليس كما يحصل اليوم في هذا المجال الذي لا يخضع للرقابة اللازمة . من جانب آخر على الدولة أن توفر الميزانيات اللازمة لتفعيل آلية المراقبة والإشراف على هذا المجال المتروك لجشع المقاولين الذين يتاجرون بالمحتاجين . وعلى الدولة أن تخصص ميزانيات خاصة لضمان حقوق العمال من الفئات المستضعفة .

- تشجيع ودعم تأطير العمل وتنظيمه .
- العمل بدأب على إلغاء الفروق وسدّ الفجوات بين العمال وصولاً إلى حالة من المساواة، وذلك بواسطة استثمار ميزانيات في استيعاب قوى عمل من الفئات المقصاة وانخراطها في سوق العمل، لا سيما النساء العربيات، والعمال الذين تجاوزوا سن ٤٥ سنة، والمعيلات الوحيدات، والمهاجرين حديثاً إلى إسرائيل من الأثيوبيين، والمتزمتين دينيًا (الحريديم) وأصحاب الإعاقات .
- خلق أماكن عمل جديدة ومتنوعة في المناطق الطرفية البعيدة لا سيما المناطق القريبة من أماكن سكن العرب، وهذا يتطلب إقامة مناطق تشغيل متطورة توفر خدمات داعمة للتشغيل والعمل (مواصلات عامة، حضانات للأطفال . . إلخ) . كذلك يجب العمل على تأهيل العمال لفتح آفاق عمل جديدة وتوزيع

الأعباء على قطاعات متعددة، والاهتمام باستيعاب العمال من السكان الأصليين قبل استيراد قوى عاملة بديلة من الخارج.

العمل على انخراط اليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم) في سوق العمل وذلك بواسطة تشجيع تعلم مواضيع مطلوبة في أسواق العمل وزيادة طلب قوى عاملة من الحريديم بإقناع أصحاب العمل بأهمية استيعابهم وبوجود كفاءات كثيرة بين جمهور الحريديم المتقدمين للعمل. وكذلك، إقناع الحريديم بأن الخروج إلى العمل يدر عليهم أرباحًا تفوق المخصصات التي يتقاضونها من الدولة مقابل دراسة التوراة.

تشكل الفجوات الواسعة بين الفئات المختلفة في مجال الصحة والعلاج تعبيراً صارخًا وصادماً عن غياب العدالة الاجتماعية

أوضاع الصحة والحق في العلاج ومطالب حركة الاحتجاج

هناك انطباع، يمكن أن نلاحظه بوضوح في وسائل الإعلام، بأن الفجوات الواسعة بين الفئات المختلفة في مجال الصحة والعلاج تشكل تعبيراً صارخًا وصادماً عن غياب العدالة الاجتماعية، إن كان ذلك في إسرائيل أم في باقي دول العالم، فخلافًا لمجالات مهمة أخرى، تتعلق الفروق في مستوى العلاج بين الفئات المختلفة وفي القدرة على تلقي أي علاج واقتناء الأدوية اللازمة، بالحياة والموت،[٣٠] وبجودة الحياة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الصحية وانتشار الأمراض. وليس من الغريب أن يكون انتشار الأمراض وتدني الأوضاع الصحية في إسرائيل من نصيب الطبقات الفقيرة بين اليهود وسكان المناطق الطرفية والمواطنين العرب طبعًا.

تنبع الفروق الشاسعة في الأوضاع الصحية من الفروق في الظروف الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على صحة الأفراد، مثل التغذية وظروف السكن وتجهيزات الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحّي ومستوى التعليم والدخل وجودة البيئة المحيطة. يضاف إلى هذه كلها القدرة على تلقّي علاج مناسب وناجع عندما تقتضي الضرورة.

كان العقد الأخير شاهداً على تراجع ملحوظ في حصة الخدمات الصحية من ميزانية الدولة، أي أن سياسة الخصخصة وصلت إلى هذا المجال، فعمقت الفجوات في كل ما يتعلق به بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ولعل أوضاع الخدمات الصحية التي توفر للفئات الضعيفة في صفوف اليهود مثل المسنين والمهاجرين الأثيوبيين والمتزمتين دينيًا (الحريديم) والعرب، لا سيما سكان القرى غير المعترف بها، تدل على انعدام المساواة في مجال الخدمات الصحية في إسرائيل.

تنبع الفروق الشاسعة في الأوضاع الصحية من الفروق في الظروف الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على صحة الأفراد، مثل التغذية وظروف السكن وتجهيزات الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحّي ومستوى التعليم والدخل وجودة البيئة المحيطة.

٣٠ معدل سنوات العمر في رعنانا مثلاً هو ٨٣,٧ سنة، وفي الناصرة ٧٥,٧ أما نسبة وفاة الأطفال في منطقة المركز فهي ٢,٥ طفل من اصل ١٠٠٠ ولادة، بينما تصل النسبة إلى ٥,٧ من ١٠٠٠ ولادة في النقب، وبشكل عام فأن نسبة وفاة الأطفال بين اليهود هي ٣ من كل ١٠٠٠ ولادة مقابل ٧ في صفوف المواطنين العرب.

كان اتساع الفجوة في الخدمات الصحية من نتائج عملية خصخصة الخدمات الطبية التي تسارعت منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، وهي عملية كان لها اتجاهان، الأول هو خصخصة تمويل الخدمات وخصخصة توفيرها.

انخفضت حصة مشاركة الدولة في ميزانية الإنفاق على مجال الصحة من ٧٥٪، في التسعينيات، إلى ٦٢٪ في سنة ٢٠١٠، في حين أن معدل هذه الحصة في دول OECD هو ٧٢٪ ، يعني هذا أن المشاركة الخاصة في الإنفاق العام على الصحة (شراء خدمات طبية خاصة والمشاركة الشخصية في ثمن الأدوية وفي الرسوم المدفوعة للأطبّاء المختصين ومقابل بعض خدمات تصوير الأشعة المتطورة جداً واقتناء تأمينات صحية إضافية)، ارتفعت إلى ٣٨٪ في العام ٢٠١٠ (مقابل ٢٨٪ في دول OECD).[٣١]

ينتج عن هذه الخصخصة التي تنعكس في نقل مسؤولية تمويل الخدمات الطبية من الدولة إلى الفرد ذاته تعميق الفروق في قدرة الحصول على الخدمات الطبية بين الأغنياء والفقراء. وقد شهدنا في العقد الأخير ازدهاراً للتأمينات الصحية الخاصة (التأمينات المكملة) التي تبيعها صناديق المرضى لزبائنها أو تبيعها شركات التأمين الخاصة. كذلك رأينا ارتفاعاً متواصلاً في الرسوم الإلزامية التي يضطر الفرد أن يدفعها عند استهلاكه للأدوية والعلاجات وزيارة الأطبّاء المختصين في إطار الخدمات الصحية العامة. يترتب على هذه التطورات ذات الاتجاه الواحد كثيرٌ من الأخطار التي يمكن تلخيصها في تحويل الأعباء من خزينة الدولة إلى الفرد، واتساع الفجوات بين الطبقة الوسطى والأغنياء أصحاب الدخل المرتفع جداً من جهة وبين الطبقات الفقيرة التي لا تستطيع اقتناء تأمينات مكملة.

انخفضت حصة مشاركة الدولة في ميزانية الإنفاق على مجال الصحة من ٧٥٪، في التسعينيات، إلى ٦٢٪ في سنة ٢٠١٠، في حين أن معدل هذه الحصة في دول OECD هو ٧٢٪

هذا يثبت أنه عندما يتحول موضوع توفير الخدمات الطبية إلى قناة إضافية للربح يتحول الوضع المادي للفرد إلى المعيار الأساسي الذي يحدد مستوى الخدمات الطبية التي سوف يتلقاها عندما يحتاج إليها، وهو سبب آخر لزيادة الفجوات حيث من الواضح أنّ أصحاب الدخل المرتفع قادرون على توفير أعلى مستوى من الخدمات الطبية والعلاجات التي يحتاجونها، في حين تضطر الفئات الضعيفة إلى الاكتفاء بما يوفره جهاز الصحة العام.

ولعل الوضع الذي تشهده المستشفيات العامة في هذه الأيام من ضغط لا تتمكن من تحمله هو الدليل على إهمال جهاز الصحة العام في إسرائيل، وقد برز هذا واضحاً في إضراب الأطباء الأخير الذي دام قرابة شهرين، كما يظهر في عدم قدرة هذه المستشفيات على استقبال الكثيرين من المرضى، لا سيما في فصل الشتاء، حين يزداد انتشار أمراض الجهاز التنفسي بين المسنين على نحو خاص.

٣١ للمزيد انظروا على موقع منظمة OECD، التقريرين:
OECD 2011.Health at glance 2011, OECD Indicators.
OECD 2011.Society at a glance 2011,OECD Social Indicators.

وقد بينت التقارير الصحافية مؤخراً أنّ عدد المرضى في أقسام الأمراض الداخلية في المستشفيات العامة كان يفوق عدد الأسرة بـ ٥٠٪-١٠٠٪ .[٣٢] هذا ما كان في مستشفى العفولة مثلا، وهو مستشفى مركزي في منطقة الجليل وقرى مرج ابن عامر، أغلقَ أبوابه في شهر كانون الأول الأخير لعجزه عن استقبال المزيد من المرضى، كما تصف التقارير عما يجري في مستشفى رمبام في حيفا وضعاً مزرياً جداً، إذ اضطر عدد من المرضى، أن ينتظروا ما يقرب من ٦٠ ساعة متواصلة في غرفة الطوارئ حتى يقوم الطبيب بفحصهم لعدم توفر الأسرة والطواقم الطبية الكافية .[٣٣]وكان تقرير منظمة OECD حول الأوضاع الصحية في الدول الأعضاء كشف معلومات صعبة عن وضع جهاز الصحة العام (الحكومي) في إسرائيل، فمثلاً بيّن التقرير ان نسبة أسرة العلاج في المستشفيات الى عدد السكان تقل بقدر ملحوظ عن المعدل في باقي الدول، حيث تصل النسبة في إسرائيل إلى ٢ أسرّة لكل ١٠٠٠ نسمة بينما المعدل في دول OECD هو ٣,٦ أسرّة ١٠٠٠ نسمة . ويستدل من التقرير أنّ نسبة أقل وجدت في المكسيك وتركيا فقط . من ناحية ثانية لوحظ استغلال اكبر للأسرة في إسرائيل، حيث أنّ معدل مكوث المريض في المستشفى في إسرائيل، مقارنة بدول OECD، هو ٤ أيام مقابل ٦,٣ أيام في باقي الدول . ومن المعلومات المقلقة الأخرى التي وردت في التقرير هو النقص الكبير في عدد الممرضات نسبة إلى عدد السكان، فمعدل عدد الممرضات لكل ١٠٠٠ نسمة في إسرائيل، في سنة ٢٠٠٨، كان نحو ٤,٥ ممرضة مقارنة مع المعدل في دول OECD الذي وصل إلى ٩,١ ممرضة لكل ١٠٠٠ نسمة . أما بالنسبة للأطباء فإن المعدل في إسرائيل شبيه بالمعدل في باقي الدول إلا أن هناك توقعات بانخفاض هذا المعدل في إسرائيل، مقابل ارتفاعه في باقي الدول . وكنا قد بينا أعلاه أنّ المعطيات الأخطر بالنسبة لقطاع الصحة والخدمات الطبية هي تلك التي تتعلق بانخفاض إسهام الحكومة في تمويل الخدمات الصحية وخصخصتها .[٣٤]

أفادت التقارير الصحافية مؤخراً أنّ عدد المرضى في أقسام الأمراض الداخلية في المستشفيات العامة كان يفوق عدد الأسرة بـ ٥٠٪-١٠٠٪

إزاء هذه الأوضاع المتردية بتسارع كبير رفعت حركة الاحتجاج المطالب التالية في كل ما يتعلق بالوضع الصحي والخدمات التي تحق للمواطنين :

٣٢ «جودة معالجة المرضى تتراجع يومياً، إلى حد التسبّب بالموت». ملحق كلكاليست، **يديعوت أحرونوت**، ١٧ ايار ٢٠١١، و «مراقب الدولة: نسبة استيعاب المرضى في اقسام الامراض الداخلية في المستشفيات يزيد عن ١٥٠٪». موقع ملحق كلكاليست الالكتروني ٢٩ أيلول ٢٠١١ .

٣٣ «رمبام: أربعة أيام في الطوارئ، ولا مكان في القسم»، موقع ynet، ٢١ كانون الأول ٢٠١١، و «للمرة الثانية في هذا الأسبوع: إغلاق غرفة الطوارئ في العفولة». موقع ynet، ٢٦ كانون الأول ٢٠١١، و «بدأ الشتاء: كارثة في مستشفيات حيفا». موقعynet، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١ «في اللحظة الأخيرة: إلغاء إضراب الممرضات في مستشفى وولفسون» موقع **هآرتس**، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١ .

٣٤ «تقرير الـ OECD: نسبة أسرّة المرضى في إسرائيل هي بين النسب المتدنية في الغرب» **ذي ماركر** ٣٠/٦/ ٢٠١١حزيران ٢٠١١ . ويمكن الإطلاع على ملخص تقرير منظمة OECD حول الوضع الصحي في دول المنظمة على موقع وزارة الصحة الإسرائيلية: www.old.health.gov.il (باللغة العبرية)، وعلى موقع OECD www.oecd.org (باللغة الانكليزية) .

- العمل على العودة إلى جهاز خدمات صحية عامة ومتساوية، كما كان الوضع قبل عقود إن كان ذلك من حيثُ تمويلها أو من حيث توفيرها، والعمل على سد الفجوات في المجال الصحي، في كافة مجالاته.
- زيادة الخدمات الطبية التي توفر في إطار سلة الخدمات الصحية العامة، والعمل على إلغاء الرسوم لقاء الخدمات الصحية المشمولة في إطار هذه السلة، والعمل على الفصل التام بين جهاز الصحة العام وبين الأطر الخاصة التي تمنح خدمات صحية مقابل رسوم مرتفعة على حساب الفرد الخاص، وتحسين مستوى سلة الخدمات الصحية العامة بشكل ملحوظ. أما من حيث الخدمات التي يجب أن تشملها سلة الخدمات فهي: علاج الأسنان لجميع السكان من جميع الأعمار، الاعتناء بالمسنين، توفير الأجهزة العلاجية المناسبة واللازمة بحيث لا يدفع المريض رسوماً إضافية مقابل الاستفادة من خدماتها، خدمات الصحة للطلاب في المدارس تقدم من قبل وزارة الصحة مباشرة وليس من قبل مؤسسات خاصة ربحية تعمل في هذا الاختصاص، توسيع سلة الخدمات بحيث تشمل خدمات الصحة النفسية.
- زيادة مدخولات جهاز الصحة من مصادر رسمية عامة، وليس خاصة، حتى تساوي ٧٥٪ من مجمل مصادر ميزانية الصحة- والسعي إلى رفع هذه النسبة إلى ٨٠٪ من الإنفاق العام، وذلك من خلال زيادة ضريبة الخدمات الصحية، واتباع طريقة «الضريبة الموازية» وبموجبها يكون على أصحاب العمل دفع رسوم خدمات صحية عن عمالهم (وهي ضريبة معروفة في دول الرفاه).
- تقليص الفجوة في خدمات الصحة بين المجموعات السكانية المختلفة وبين مركز البلاد والمناطق الطرفية بزيادة الإنفاق على المناطق الفقيرة، واتباع سياسة تفضيل مصحح لسد الفجوات بينها وبين باقي المناطق في البلاد.

و يجب لتحقيق هذه الأهداف العمل على تشجيع عاملين في مجال الخدمات الصحية على الانتقال للعمل في المناطق الطرفية مثل النقب والمناطق البعيدة وتعزيز وضع المرافق الصحية وإقامة بنية تحتية مناسبة تحد من انتشار الأمراض والعدوى بما في شروط معيشة وسكن مناسبة. كذلك يجب العمل على نشر الوعي الصحي والاهتمام بالصحة الجماهيرية في الأماكن الطرفية البعيدة.

تشجيع الحفاظ على بيئة صحية سليمة تهتم بموضوع الصحة من منطلق مفهوم العدالة الاجتماعية. الاهتمام بالصحة الوقائية ومحاربة مصادر التلويث المنتشرة بشكل خاص في مناطق سكن الفئات الفقيرة، والأحياء التي لا تقوى على الدفاع عن ذاتها أمام جشع رأس المال، ومن المعروف أن المناطق الطرفية تشكل، في بعض الأحيان، ساحة خلفية للمركز الغني، ما يعني أنها تضطر أن تستوعب في نطاقها الكثير من المكاره الصحية ومصادر التلويث التي استبعدت عن المركز.

أهم نجاحات حركة الاحتجاج

بعد تقديم مطالب حركة الاحتجاج التي ذكرت أعلاه واعتراف لجنة تراختنبرغ بعدالة بعضها أو بضرورة إجراء تعديلات في المجالات التي تتناولها هذه المطالب، بادرت الحكومة إلى إجراء إصلاحات في بعض المجالات، مثل سياسة جباية الضرائب من أصحاب رؤوس الأموال، وتمويل التعليم الإلزامي من سن ٣ سنوات، والعمل على حل أزمات السكن بالمبادرة إلى بناء آلاف الشقق، والتفاوض مع الهستدروت لتحسين ظروف عمل ما يسمى في إسرائيل «عمال مقاولي العمل»، وغير ذلك من الإصلاحات التي ما زالت، حتى هذه اللحظة، بعيدة جدًا عن الاستجابة لمطالب حركة الاحتجاج، إلا أنه ما من شك في أن حركة الاحتجاج قد حقّقت نجاحات مهمة في مجالات الثقافة السياسية وتقاليد العمل الجماعي وأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي نجاحات ذات دلالة بالنسبة لمستقبل الحركة، وتتمثل نجاحات الحركة بالآتي:

بادرت الحكومة إلى إجراء إصلاحات في بعض المجالات، مثل سياسة جباية الضرائب من أصحاب رؤوس الأموال، وتمويل التعليم الإلزامي من سن ٣ سنوات، والعمل على حل أزمات السكن بالمبادرة إلى بناء آلاف الشقق

١. **انتقال المواضيع الاقتصادية والأوضاع والفجوات الاجتماعية والاقتصادية إلى رأس المواضيع على الأجندة العامة في إسرائيل**، بعد أن كانت مغيبة على امتداد عقود لصالح مواضيع الأمن والسياسة الخارجية، وأصبح من الملاحظ أنّ السياسة الإسرائيلية الجديدة لن تتمكن من مواصلة التهرّب من الاهتمام بقضايا الاقتصاد.

منذ قيام إسرائيل كان الانشغال الرسميّ بالاقتصاد والمجتمع وجودة الحياة مهمشًا، بينما أحتل مركز الاهتمام سياسيون من الجنرالات وقادة الأركان الذين كانوا يتخذون قراراتهم المصيرية والمهمة تحت ستار الأمن، وبعضها قرارات كانت تؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على المستقبل الاقتصادي لغالبية الإسرائيليين (مثل القرارات بشأن ميزانية الجيش). بعد انطلاق حركة الاحتجاج لم يعد هذا ممكناً بسهولة، حيث يعرف السياسيون وصناع القرار انّ قسمًا كبيرًا من المواطنين لم يعودوا مستعدين لتكبّد المعاناة بسبب السياسيين الذين يعملون تحت ستار الدخان الأمني، لأنهم يرون أن من حق المواطن الذي يقضي حياته في الحروب المتتالية أن يتمتع بحياة لائقة.

اكتشف الآلاف من صانعي القرار في الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال والمهن الحرة والعاملين في الإعلام والحيز العام بمجمله فجأة قوة الجمهور الغاضب وعظمته

٢. **اكتشف الآلاف من صانعي القرار في الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال والمهن الحرة والعاملين في الإعلام والحيز العام بمجمله فجأة قوة الجمهور الغاضب وعظمته.**

تحولت مجموعات كاملة من المواطنين العاديين الذين كان السياسيون وصانعو القرار يتحايلون عليهم ويسكتونهم بطرق رخيصة شتّى فجأة إلى لاعب أساسي في الحياة العامة. والأكثر حكمة بين صناع القرار هو الذي سوف يعرف أن تغييراً جدياً سيطرأ على اللعبة الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل، وربما في باقي دول

العالم. الجماهير التي خرجت إلى الشارع بمئات الآلاف قالت قولها: ما كان ليس ما سيكون، ومن كان ليس من سيكون. لن يتمكن أحد من الجلوس بعد الآن على مقاعد وثيرة من الجلد في الكنيست غير آبه بمطالب الشعب. لقد استعاد الجمهور قوته وهو يطالب بالأجوبة وليس بالتهديدات أو الوعود، إنه يطالب بالتغيير.[٣٥]

اكتشف مئات الآلاف الذين واجهوا صعوبات اقتصادية متواصلة فجأة أنّ مصاعبهم ليست ناجمة عن فشلهم أو كسلهم كما حاولوا إقناعهم في العقد الأخير، وإنما بسبب سياسة اقتصادية لا تهتم بمصالحهم

٣. **اكتشف مئات الآلاف الذين واجهوا صعوبات اقتصادية متواصلة فجأة أنّ مصاعبهم ليست ناجمة عن فشلهم أو كسلهم كما حاولوا إقناعهم في العقد الأخير، وإنما بسبب سياسة اقتصادية لا تهتم بمصالحهم**. انتبه هؤلاء إلى مئات الآلاف ممن لا يتحملون أعباءهم نفسها ولا يعانون معاناتهم لا لسبب إلا لأن لهم علاقات وطيدة مع مراكز القوة في الاقتصاد الإسرائيلي ومع أباطرة المال وأصحاب الاحتكارات والأوساط المتنفذة في القطاعين العام والخاص.

بدأ هؤلاء يعون أن مصاعبهم ليست قدراً محتومًا وإنما هي نتيجة حتمية لبنية الديمقراطية والاقتصاد الإسرائيليين، ومن الممكن أن يتحول هؤلاء في المستقبل إلى قوة اقتصادية وانتخابية قوية ذات تأثير فعّال، فحركة الاحتجاج أحدثت تغييراً في وعيهم يمهد الطريق لتحقيق مصالحهم وتكتلهم وجعلهم يفهمون الآليات الاقتصادية الفاعلة لمنعها من إلحاق الأذى بهم.

٤. **على الرغم من أن تقرير لجنة تراختنبرغ لم يأت على قدر توقعات قادة حركة الاحتجاج ولم يحدث تغييرات فورية وجدية إلا أن كونه تقريرًا للجنة حكومية مختصّة أحدث انقلاباً في الخطاب الاقتصادي في البلاد**، فقد اعترف التقرير بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج، وأقرّ بأن النموذج الرأسمالي الإسرائيلي لا يهتم سوى بمصالح مجموعات تجارية قوية جداً وأصحاب الاحتكارات، رأسمالية تتحكم بها علاقات القوة والسيطرة والاستغلال الصارخ للجمهور والتحايل على القانون وعلى الحكومة. وقد تضمّن التقرير أيضا عدداً من المقولات القاسية والصادمة بشأن إدارة الوضع الاقتصادي، ولن يكون من السهل على الأوساط الرسميّة تجاهلها.

اعترف تقرير تراختنبرغ بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج، وأقرّ بأن النموذج الرأسمالي الإسرائيلي لا يهتم سوى بمصالح مجموعات تجارية قوية جداً

٥. **تتعدى نجاحات حركة الاحتجاج التأثير على الحكومة وصناع القرار في المؤسسات الرسمية وأصحاب رؤوس الأموال حتى تصل إلى فرض نفسها على نقابة العمل العامّة في إسرائيل «الهستدروت»**، التي اضطرت تحت ضغط الاحتجاجات فقط إلى أن تعلن إضراباً عاماً وشاملاً ليوم واحد، احتجاجاً على عدم الاستجابة للمطالب بشأن شروط عمل «عمال مقاولي العمل». وكانت الهستدروت، برئاسة عوفر عيني

٣٥ اتيلا شومفلبي. بلاد جديدة، سياسة جديدة. **يديعوت احرونوت**، ٧ آب ٢٠١١.

تجاهلت حقيقة وجود نحو ٤٠٠ ألف عامل يعاملون معاملة العبيد. وقد أقدمت الهستدروت على إعلان الإضراب بعد أن اتهمها قادة حركة الاحتجاج الاجتماعية بأنها تمثل نقابات العمل القوية والغنية، وتهمل الشرائح الضعيفة من العمال.

٦. **لقد بدأ «أثر الجمهور الذي يعي قدرته ويثق بنفسه» يُؤتي ثماره في المجتمع الإسرائيلي، ففي أعقاب تجربة حركة الاحتجاج نشهد ازديادًا واضحًا في عدد عمليات الاحتجاج المختلفة** التي تبادر إليها مجموعات وأفراد بأساليب تتسم بالجرأة والثبات، وفي كافة الأماكن والمجالات، فهناك مظاهرة للأمهات بسبب غلاء كلفة تربية الأطفال (مظاهرة عربات الأطفال)، وهناك مشروع مقاطعة شركات الأغذية والألبان الاحتكارية لإجبارها على تخفيض أسعار منتجاتها، وهناك إضرابات سائقي التاكسي احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود، وغيرها من الاحتجاجات. وليس من الغريب أن تؤدي تجربة حركة الاحتجاج إلى تأليب بعض الفئات المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي لكي تثابر في الدفاع عن حقوقها ولو بالكثير من الصخب والإصرار. وقد يكون احتجاج الاثيوبيين على مظاهر العنصرية ضدهم في نهاية ٢٠١١، كما سنرى لاحقًا، قد تأثّر بحركة الاحتجاج.

بدأ «أثر الجمهور الذي يعي قدرته ويثق بنفسه» يُؤتي ثماره في المجتمع الإسرائيلي، ففي أعقاب تجربة حركة الاحتجاج نشهد ازديادًا واضحًا في عدد عمليات الاحتجاج المختلفة

قضايا مركزية أخرى في المشهد الاجتماعي في ٢٠١١

احتدام التصدعّين الديني والطائفي

تطرقنا في فصل المشهد الاجتماعي من تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١ (الذي رصد التحولات والتطورات في سنة ٢٠١٠)، بشيء من التفصيل المُسهَب إلى التصدعات الرئيسية التي تطغى على المجتمع الإسرائيلي وأفردنا مكانًا للتصدع الديني بسبب الموقف من المتزمتين دينيًا (الحريديم) ورد فعل هؤلاء الذي بدأ يأخذ منحىً عنيفًا يتعمّد خوض صِدام مع غالبية المجتمع الإسرائيلي من غير المتشددين. كذلك تضمن هذا الفصل تحليلاً لمكانة المهاجرين اليهود الأثيوبيين وموقعهم في ما يسمى في الكتابات الإسرائيلية التصدع الطائفي (والطائفة هنا تتعلق بالأصل الثقافي للمهاجرين اليهود والجهة التي وصلوا منها). وكانت المؤشرات التي أوردناها في ذلك التحليل تدل على أنّ التصدعات عامة، ولا سيما ما يتعلق بهاتين النقطتين، آخذة في الاتساع وليس من المستبعد أن تأخذ منحى أعنف،[٣٦] وهو الأمر الذي حصل وبقوة وفرض نفسه على المشهد الاجتماعي في إسرائيل في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١١، بعد استراحة المحارب التي أخذتها لنفسها حركة الاحتجاج الاجتماعي.

٣٦ تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١، ص ٢٤٦-٢٥١.

هل تركت حركة الاحتجاج بأنماطها وبمظاهراتها أثرًا على سلوك اليهود المتدينين واليهود الأثيوبيين في المواجهات التي خاضوها، كل فئة على حِدة، في نهاية ٢٠١١؟ ليس من السهل أن نصل إلى استنتاج قطعي في الإجابة على هذا السؤال، إن كان ذلك للنفي أو للإيجاب، وان كان من الواضح حدوث تغييرات بسيطة في حدة الردود، وفي التضامن الداخلي لأبناء هذه الفئة أو تلك في أماكن تواجدهم المختلفة، واستعدادهم لتنظيم أنفسهم في أماكن انتشارهم والسفر إلى مظاهرة مركزية، هنا أو هناك.[٣٧]

أنّ من أهم ما سينتج عن تجربةَ الاحتجاج الاجتماعي هو شعور السواد الأعظم ممّن لا صوت لهم عادة، وبضمنهم الفئات التي تعاني من تهميش مُضاعَف ومن عِداءٍ وعنصرية ظاهرة أو مبطّنة، شعورهم بقوتهم وبقدرتهم على التأثير إذا قرروا الخروج من استكانتهم

ما مِن شك، في اعتقادي، أنّ مِن أهم ما سينتج عن تجربة الاحتجاج الاجتماعي هو شعور السواد الأعظم ممّن لا صوت لهم عادة، وبضمنهم الفئات التي تعاني من تهميش مُضاعَف ومن عِداءٍ وعنصرية ظاهرة أو مبطّنة، شعورهم بقوتهم وبقدرتهم على التأثير إذا قرروا الخروج من استكانتهم وعجزهم كما حصل مع الطالبة الجامعية التي استعانت بأصدقائها لنصب خيمة في أحد شوارع تل أبيب احتجاجًا على ارتفاع إيجارات البيوت، تبيّن بعد ذلك أنها كانت من حيثُ لا تدري، شرارة انطلاق أوسع حركات الاحتجاجات في تاريخ إسرائيل. بات هذا الاكتشاف للقوة الذاتية ولضرورة التكافل والتضامن في خوض الصراعات الفئوية أو الشاملة العامة أمرًا حاضرًا على الدوام في النقاش السياسي والاجتماعي في إسرائيل، حتى في القضايا الهامشية أو التي تخص فئات محدودة جدًا.

احتدم الصراع مع اليهود المتزمتين دينيًا بسبب تسارع وتيرة حالات إقصاء النساء عن الحيز العام في مدينة بيت شيمش في الأشهر الأخيرة من ٢٠١١. ومن المعروف أنّ ظاهرة إقصاء النساء عن الحيز العام نهائيًا أو إبعادهن إلى حواشيه ليست جديدة على مجتمع المتدينين في أحيائهم في القدس الغربية وفي مدينة بني براك، ثم في مدن وبلدات أخرى بدأوا ينتقلون للسكن فيها وتشكيل نسبة كبيرة من سكانها. لا يتسع لدينا هذا الفصل للبحث في مكانة المرأة في المجتمع المتدين الحريدي الذي يتحدد بناءً على الشريعة اليهودية المتشددة في هذا الشأن وعلى فتاوى رجال الدين ذوي الاحترام البالغ في أوساطهم.[٣٨]

احتدم الصراع مع اليهود المتزمتين دينيًا بسبب تسارع وتيرة حالات إقصاء النساء عن الحيز العام في مدينة بيت شيمش في الأشهر الأخيرة من ٢٠١١.

سنركّز اهتمامنا في هذا الصدد على الأحداث التي تندرج تحت ظاهرة إقصاء المرأة والتي أدت إلى ردود فعل مختلفة من جانب وسائل الإعلام والمنظمات المُدافعة عن حقوق المرأة والأوساط الرسمية مثل الكنيست والحكومة. فمثلاً هنالك تعامل مهين للمرأة في

٣٧ كانت هناك مظاهرة للمتدينين في مدينة بيت شيمش ومظاهرات للأثيوبيين في كريات ملاخي وفي القدس في الأسابيع الأخيرة من سنة ٢٠١١ والأولى من ٢٠١٢، حيثُ عبّرت كل فئة، في مظاهراتها، عن تمسكها وإصرارها على مواقفها وعن استعدادها لخوض لأي مواجهة في سبيل تلك المواقف.

٣٨ ليفي، أمنون (١٩٨٩). **الحريديم**، صفحات ٥٥-٧١ (الفصل عن المرأة الحريدية). القدس: دار النشر كيتر. وكذلك شيلح، يئير ٢٠٠٠. **المتدينون الجدد: نظرة معاصرة على المجتمع المتدين في إسرائيل**. القدس: دار النشر كيتر.

الباصات التي تعمل في أحياء المتدينين منذ مدة طويلة، وقد ثار نقاش واسع حول هذا الأمر في الأوساط التي ذكرناها أعلاه. فمنذ ما يزيد عن عقد من الزمن انتشرت ظاهرة «خطوط الباصات المحتشمة» في الشارع «الحريدي». بدأ ذلك في مستوطنة بيتار عيليت وهي مدينة حريدية كبيرة. منذ ذلك الوقت زاد انتشار هذا النوع من الباصات حتى وصل عدد خطوط الباصات المحتشمة الفاعلة اليوم في مراكز عيش اليهود الحريديم إلى نحو ٦٣، حسب تقديرات جمعية «حرية التدين والمساواة».[٣٩] هذا إضافة إلى «التوافق» بين المسافرين أنفسهم على تطبيق نمط التصرف في الباصات المحتشمة في باصات شركة إيغد للمواصلات العامة التي تعبر خلال مسارها في أحياء الحريديم في بلدات مختلفة.

وصل عدد خطوط الباصات المحتشمة الفاعلة اليوم في مراكز عيش اليهود الحريديم إلى نحو ٦٣، حسب تقديرات جمعية «حرية التدين والمساواة»

في الباصات المحتشمة تُرغم النساء على الجلوس في القسم الخلفي من الحافلات في حين يجلس الرجال في القسم الأمامي حتى لا يكون أي اختلاط بين الجنسين، كما تفرض المعتقدات الدينية اليهودية. وقد حدث في حالات عديدة أن أدى هذا الإرغام إلى أحداث عنف جسدي أو كلامي كانت ضحيته نساء قليلات، بعضهن متدينات، رفضن الانصياع للإكراه، فاضطرن إلى مغادرة الحافلات أو تعرضن للشتم والدفع والتهديد.[٤٠] وقد حدث مؤخرًا اعتداء كلامي فظ على جندية إسرائيلية لم تنصع للقواعد السلوكية التي فرضها رجال متدينون في الباصات، ما أثارَ ضجة مضاعفة حول الأمر في وسائل الإعلام. وقد تمّ اعتقال المتدين المعتدي واتهامه بتهم خطيرة عقوبتها السجن الفعلي.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الظاهرة لا تشهد أي تراجع وأن أوساط المتدينين الذين أشاعوها لا يبدون أي تنازل في هذا الشأن على الرغم من قرارات اللجنة الرسمية الخاصة التي عينها وزير المواصلات يسرائيل كاتس، في أعقاب التماس قُدم إلى محكمة العدل العليا في سنة ٢٠٠٨، وهي لجنة مشتركة لعدد من الوزارات. وقد كررت هذه اللجنة أنه يجب حظر الفصل بين الجنسين في حافلات الركاب لأنه يمس بكرامة الإنسان وحريته. ولا يكترث هؤلاء بقرار محكمة العدل العليا الصادر في كانون الثاني من سنة ٢٠١١ والذي يقضي بأنّ الفصل القسري بين النساء والرجال في خطوط الباصات المحتشمة ليس مشروعًا (هنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا القرار أثارَ حفيظة كثيرين في إسرائيل، لأنّ المحكمة لم تحظر الفصل بين الجنسين في هذه الحافلات إذا كان اختياريًا ومتفقًا عليه).[٤١]

في الباصات المحتشمة تُرغم النساء على الجلوس في القسم الخلفي من الحافلات في حين يجلس الرجال في القسم الأمامي حتى لا يكون أي اختلاط بين الجنسين

٣٩ حول هذا الأمر وحول سائر مظاهر الإكراه الديني في إسرائيل، انظروا موقع الجمعية على الانترنت www.hiddush.org.il

٤٠ للمزيد حول هذه الأنماط من السلوك انظروا مقالة مناحيم نئمان على موقع الانترنت لصحيفة «ويكون نور»: www.y-or-co.il

٤١ انظروا مقال بن درور يميني «خطوط محتشمة: فصل بالتوافق؟ على موقع صحيفة معاريف: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2044/199/.html (شوهد بتاريخ ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)

انتقل هذا الفصل الذي بدأ في حافلات الركاب إلى مجالات أخرى عديدة، حتى أنه اخترق مؤسسة الجيش في إسرائيل. ففي السنة الأخيرة نشرت وسائل الإعلام عن عدد من الحالات التي رفض فيها جنود متدينون تأدية الخدمة العسكرية تحت إمرة ضابطات ومرشدات أو مدربات على الرماية واستخدام السلاح. كذلك طالب طلاب من مراحل التدريب الأولى في مدرسة الخبراء بأن تقوم المرشدات النساء بتدريسهم من خلف الطاولات لفصلهن عنهم. كما اعترض جنود المدارس الدينية في الجيش على عمل نساء مسؤولات عن مجالات مثل: التربية والتعليم في وحداتهم.[٤٢]

ثارت قضية غناء جنديات في فرقة للجيش، وفي احتفالات تنظّم للجنود، معارضة واسعة من جانب جنود متدينين عرضوا أنفسهم لعقوبات صارمة من جانب المحاكم التأديبية في الجيش

وقد أثارت قضية غِناء جنديات في فرقة للجيش، وفي احتفالات تنظّم للجنود، معارضة واسعة من جانب جنود متدينين عرضوا أنفسهم لعقوبات صارمة من جانب المحاكم التأديبية في الجيش. وقد حظي هؤلاء بدعم معلن من أوساط رجال الدين المتزمتين في إسرائيل الذين أفتوا بتحريم الغناء، وتحريم حضور المتدينين في احتفالات يُسمع فيها غناء نسائي، وكان الحاخام الرئيسي للجيش الإسرائيلي من بين هؤلاء.[٤٣]

طالبت إدارة الشؤون الدينية في الجيش الإسرائيلي في أعقاب تكرار مثل هذه الحالات بإجراء تعديلات على قواعد الطقوس العسكرية على اختلافها بهدف تهميش دور النساء فيها. ولكن هذا المطلب لم يتحقق حتى اليوم بسبب معارضة شرسة من داخل الجيش والحكومة ومن طرف غالبية أوساط المجتمع الإسرائيلي.

تكررت مثل هذه الأحداث في الكثير من المؤسسات الحكومية والعامة مثل المدارس والجامعات والبنوك وغيرها، ولكن ظهورها الأبرز والأشرس كان في الحيّز المكاني العام المشترك في العديد من المدن والأحياء القريبة من مواقع إقامة اليهود المتزمتين، مثل القدس الغربية، وبني براك وصفد وصولاً إلى مدينة بيت شيمش التي شهدت أحداثًا وصدامات حول هذا الشأن، هي التي أعادته إلى واجهة الاهتمام الإعلامي والجماهيري في الأشهر الأخيرة.

مثلاً، يُلاحَظ في الأشهر الأخيرة غياب صور النساء من جميع الإعلانات الدعائية الربحية ومن الملصقات على اختلافها وبضمنها تلك التي تنشرها جهات حكومية وعامة مثل سلطة الأمان على الطرق أو سلطة القطارات أو المركز الوطني لزراعة الأعضاء، أو وزارة المعارف ونقابة المعلمين أو الإعلانات لمحطات الراديو المنطقية وغيرها.[٤٤]

يُلاحَظ في الأشهر الأخيرة غياب صور النساء من جميع الإعلانات الدعائية الربحية ومن الملصقات على اختلافها وبضمنها تلك التي تنشرها جهات حكومية

٤٢. «نساء إسرائيل – تسلسل زمني للتمييز». **هآرتس** ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١.

٤٣. في شهر ايلول من سنة ٢٠١١، انسحب تسعة جنود متدينين من احتفال شاركت فيه فرقة موسيقية مؤلفة من جنود وجنديات. وقد رفض أربعة منهم أن يعتذروا عن سلوكهم ذلك فمنعوا من مواصلة تدريبهم في دورة للضباط في الجيش.

٤٤. صحيفة **هآرتس** ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١.

أجرت بعض الإعلانات الدعائية الخاصة التابعة لشركات الألبسة تعديلات على إعلاناتها التي تظهر فيها عارضات أزياء، ففي القدس جرى إخفاء وجه عارضة الأزياء أو أخفي الجزء الأسفل من جسم العارضة، أو أزيلت صور النساء تمامًا من الإعلان وبقيت جميع التفاصيل الدعائية الأخرى وبضمنها صور العارضين الذكور.

أعادَت أحداث بيت شيمش موضوع التصدع الديني العلماني إلى مركز الاهتمام وجرّت وراءها موجة واسعة من التصريحات والمواقف المندّدة بالإكراه الديني

ويبدو أنّ تكرار هذه الأحداث وتحولها إلى ظاهرة مسكوت عليها في عدد من المدن والمواقع أدى ببعض الجهات والشخصيات الرسمية والعامة إلى مراعاتها والسماح بها حتى في حالات كان يتوقع أن تُدان فيها، ففي معهد التخنيون وهو معهد العلوم الأبرز والأقدم في إسرائيل منعت الطالبات الجامعيات من ممارسة الرياضة في قاعة رياضية تابعة للمعهد أثناء تواجد الرجال فيها، وقد كان ذلك نزولاً عند طلب قلة قليلة من الطلاب المتدينين في التخنيون.[٤٥] وفي أكثر من مرة، شارك وزراء ورؤساء بلديات مدينة القدس وتل ابيب في مؤتمرات واحتفالات تمّ فيها فصل النساء عن الرجال، كما جرى استبعادهن تمامًا عن المشاركة أو حتى الحضور.[٤٦]

أما ما أعادَ التصدع الديني العلماني إلى مركز الاهتمام فقد كانت أحداث بيت شيمش التي جرّت وراءها موجة واسعة من التصريحات والمواقف المندّدة بالإكراه الديني الذي يمارسه المتدينون المتزمتون لاسيما في مجال إهانة المرأة وإقصائها.[٤٧]

شملت أحداث بيت شيمش اعتداء على نساء لم ينصعن للتعليمات التي وجهت إليهن عبر لافتات أمرت النساء بالانتقال إلى أرصفة شوارع خاصة بهن وإلى عدم الاختلاط بالرجال في أي مكان وبضمن ذلك عيادات صناديق المرضى والأرصفة والمدارس وباصات الركاب وما شابه. كذلك وُضعت لافتات تدعو النساء إلى الاحتشام حسب قواعد اللباس الشرعي.

بعد تكرار أحداث العنف من جانب المتشددين نظم علمانيون مظاهرات وحملة من الاستنكارات الشعبية والرسمية، وأقدم عمال البلدية على نزع لافتات للحملة المذكورة فتم الاعتداء عليهم وعلى طواقم إعلامية كانت ترصد تطور الأمور.

شملت أحداث بيت شيمش اعتداء على نساء لم ينصعن للتعليمات التي وجهت إليهن عبر لافتات أمرت النساء بالانتقال إلى أرصفة شوارع خاصة بهن وإلى عدم الاختلاط بالرجال في أي مكان

وكان من بين الأمور التي أثارت أكثر ردود الفعل كراهية وعدوانية تلفُظ أحد هؤلاء

٤٥. انظروا: http://www.mako.co.il/news-israel/education/Article-bc608f50ac83431017.htm **(شوهد في ١/ ١/ ٢٠١٢)**

٤٦. هذا ما حصل في مؤتمر «منتدى المديرين» الذي نظمته صحيفة **هموديع** في القدس في تموز ٢٠١١، حيث شارك وزير المالية شطاينتس ورئيس بلدية القدس نير بركات.

٤٧. عن استنكار نتنياهو لأحداث بيت شيمش وتدارس قضية فرض أحكام مشددة على ممارسة إقصاء النساء، انظروا: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1599882 (شوهد في ١٥/ ١/ ٢٠١٢)
http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000710535. (شوهد في ١٥/ ١/ ٢٠١٢)
www.ynet.co.il/articles/0,734,l-4160696,00.html **شوهد في ١٥/ ١/ ٢٠١٢)**

المتدينين بشتائم وإهانات ضد جندية إسرائيلية رفضت أمره بعدم اعتلاء الباص من بابه الأمامي، واستخدام المتدينين أحد رموز المحرقة وهي النجمة الصفراء للإشارة إلى أن كراهية وسائل الإعلام لهم تشبه كراهية النازيين لليهود.

وفي حين سادَ ميل في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية الرئيسية وفي أوساط علمانية يهودية واسعة إلى التعميم بشأن فئة المتدينين المتزمتين واتهامهم كمجموعة في قضية إقصاء النساء، حاولت بعض الشخصيات الدينية المتزمتة أن تُبيّن أنّ أقلية متشددة جدًا داخل جمهور المتدينين المتزمتين هم الذين يقومون بهذه الأعمال بسبب صراعات داخل المجتمع الحريدي لن تسوى لصالحهم. وأضافَ أشخاص مثل أرييه درعي ورئيس بلدية بيت شيمش، وهو من اليهود المتزمتين أيضًا، أنّ إقصاء المرأة أمر يتعارض مع أحكام الشريعة اليهودية.[٤٨] هذا مع العلم أنّ القيادة الدينية العليا للمتدينين المتزمتين امتنعت عن التدخل في قضية إقصاء النساء واتخاذ مواقف رافضة.[٤٩] ولكن تجارب الماضي فيما له صلة بمظاهر التطرف من جانب الشارع الحريدي في إسرائيل تدُل على أنّ الاستنكارات الرسمية والشعبية لسلوكهم واعتقال المخالفين للقانون منهم لا تثنيهم ولا تردعهم نهائيًا، وكثيرًا ما تتراجع هيئات فرض القانون أمام إصرارهم. و تتوصل الأطراف الرسمية في غالبية الحالات المشابهة إلى تسوية مع قيادتهم السياسية دون إحداث أي تغيير في الثقافة السياسية التي تميّز الشارع الحريدي.

شهدت نهاية السنة المنصرمة تصعيدًا في حدة مظاهر العنصرية ضد اليهود من أصل أثيوبي

مظاهر العنصرية ضد اليهود من أصل اثيوبي

شهدت نهاية السنة المنصرمة تصعيدًا في حِدة مظاهر العنصرية ضد اليهود من أصل أثيوبي الذين ما زالوا يعتبرون أضعف طائفة من طوائف المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، سواء أكان ذلك من حيث ظروف حياتهم ودخلهم أم من ناحية تعامل المجتمع الإسرائيلي معهم.

كان مركز موجة التعامل العنصري والتحقير للأثيوبيين في مدينة كريات ملآخي الجنوبية التي يقطُن فيها نحو ٤٥٠٠ نسمة من الأثيوبيين يشكلون حوالي ٢٠٪ من سكان المدينة.[٥٠]

٤٨. انظروا مقابلة مع الوزير السابق وقائد حركة شاس في الماضي أرييه درعي
http://www.mako.co.il/news-channel2/Six-Newscast/Article-bdaeb7e9c1b7431017.htm
(شوهد في ١٦/ ١/ ٢٠١٢)

٤٩. انظروا مقالة لعضو الكنيست من حركة شاس حاييم أمسلم عن رفض السواد الأعظم من مجتمع المتدينين المتزمتين للعنف ضد المرأة وعن نجاح أقلية عنيفة بتخويف الغالبية وفرض الرعب مما يجعل رجال دين وأشخاص عاديين يخافون من التعبير عن رفضهم العلني لتصرفات هذه المجموعة:
http://www.mako.co.il/video-blogs-specials/Article-ebcfb30f135d331006.htm
(شوهد في ١٦/ ١/ ٢٠١٢)

٥٠. حول تواصل مظاهر العنصرية ضد الاثيوبيين في سنة ٢٠١١، انظروا مقال جدعون ليفي على الموقع الالكتروني لصحيفة هآرتس في ٦ حزيران ٢٠١١.
www.haaretz.co.il/news/education /1.1447985 (شوهد في ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)

ليس غريبًا أن يعاني الأثيوبيون من مظاهر العنصرية والعدوانية من جانب المجتمع الإسرائيلي فتلك ظاهرة شائعة لا تترك أيًا من مجالات الحياة خاليا منها، وقد باتت معروفة في صفوف الجيش والمدارس وأماكن التشغيل المختلفة، ناهيك عن التعامل المتعالي في وسائل الإعلام وفي الشارع الإسرائيلي عامة. كذلك لا تختلف مظاهر العنصرية في كريات ملآخي حيثُ لم تتضح بعد إلى أين ستفضي تطورات الحال التي ما زالت تتفاعل بشدة، عنها في مدن وبلدات أخرى. ولن يعبر وقت طويل حتى يزول الاستنكار الجماعي الإسرائيلي لمظاهر العنصرية وتعابير التحقير ويعود الوضع إلى سابق عهده حتى مجيء الانفجار القادم. وفي المرة القادمة أيضا، لن يتحلى المجتمع الإسرائيلي بالكثير من رحابة الصدر تجاه موجة الغضب الأثيوبي بسبب رفض المجتمع الإسرائيلي لتقبّل اليهود الأثيوبيين على الرغم من مرور عقود على هجرتهم إلى إسرائيل، ولن يكون من المستغرب أن تعود وزيرة استيعاب الهجرة وتطالبهم مرة أخرى، بالتعبير عن شكرهم وامتنانهم للمجتمع الإسرائيلي والدولة قبل أن يعبروا عن تذمرهم مما يلاقونه من تعالٍ وكراهية.[٥١]

على الرغم من هذا، يمكننا أن نلاحظ اختلافًا محدودًا في رد فعل الأثيوبيين على أحداث كريات ملآخي الأخيرة. يتمثل هذا الاختلاف في دور جيل الشباب من المهاجرين الإثيوبيين في الاحتجاج على مظاهر العنصرية من حيث سرعة تنظيمه ثم تجنيد الطائفة الأثيوبية في البلدات المختلفة للمشاركة في مظاهرات محلية وقطرية ضد العنصرية[٥٢]، ودورهم في رفع مطالب الأثيوبيين والتحدث باسمهم أمام الكنيست ومؤسسات الدولة وتقديم طلباتهم كمواطنين واعين لحقوقهم وليس كمن يستجدي الرحمة والشفقة، وبكثير من الشعور بالدونية. وستظهر الأشهر القريبة ما سيسفر هذا التغيير في أنماط احتجاج الاثيوبيين الذين، كما يبدو، بدأوا يشعرون بقوتهم وبقدرتهم على إحداث تغيير في أوضاعهم، وربما بسبب العبر التي استلهموها من حركة الاحتجاج الجماعي التي أشغلت المجتمع الإسرائيلي في السنة الأخيرة.

٥١. انظروا مقابلة مع الوزير سوفا لاندبر – وزيرة استيعاب الهجرة – حول الموضوع في صحيفة **هآرتس** ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢: www.haaretz.co.il/news/politics/1.1616371 (**شوهد في** ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)

٥٢. عن رد فعل الأثيوبيين في كريات ملآخي والقدس الغربية وغيرها، انظروا **هآرتس** ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢: www.haaretz.co.il/news/education/1.1614621 (شوهد في ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)

هل كانت حركة الاحتجاج ظاهرة عابرة؟

ما كان لهذا السؤال أن يحتل موقعاً مهماً في حلبة النقاش العام لولا ما أشرنا إليه من ملابسات رافقت ظهور الاحتجاج في الصيف الماضي، فقد جاء اندلاع الاحتجاجات مفاجئاً لجميع الأطراف ذات الصلة ولشرائح المجتمع برمتها، قوة الاحتجاج واتساعه لم يكونا من فئة الأحداث التي اعتاد عليها المجتمع الإسرائيلي، في عقوده الأخيرة على الأقل، ورهان الأوساط الحاكمة الإسرائيلية وكبرى الشركات المنتجة وأباطرة المال على النفس القصير لحركة الاحتجاج ومن يقف وراءها من القيادة الشابة كان كبيراً جدًا. هذا المناخ كان السبب في طرح السؤال حول كون حركة الاحتجاج ظاهرة دائمة أو عابرة، منذ يومها الأول، كما رأينا أعلاه.

صحيح أن المداولات والمباحثات لم تعد تتم في حلقات جماعية بين الخيام المنصوبة في شوارع تل أبيب أو في جادات المدن الكبيرة وبالوتيرة نفسها التي كانت تجري فيها قبل أشهر قليلة، ولكنها لن تختفي دون أن تترك أثراً. فحركة الاحتجاج حاضرة وبجدية في الخطاب السياسي والاجتماعي في صفوف مختلف أوساط المجتمع.

لقد أدرك الناشطون المثابرون أنهم لا يستطيعون مواصلة أسلوب العمل اليومي نفسه، لأن هذا سوف يصل بهم إلى لحظة يتركهم فيها الجمهور الواسع حتى لو بقي متعاطفاً معهم، كما أدركوا المصاعب والمحدوديات التي تقف في وجه مواصلة عمل الاحتجاج المباشر في الشوارع والساحات، وعرفوا أنه لا بد من إتباع أساليب عمل وتنظيم ملائمة للأمد البعيد تأخذ في الحسبان متغيرات عديدة ومختلفة وتستجيب للكثير من الردود والضغوط.

عندما تبدأ بوادر إرهاق وإحباط بالظهور على الجمهور الواسع يكون على قادة أي حركة احتجاج ان يعملوا سريعاً من أجل اصطفاف مختلف استعداداً للمرحلة الصعبة التي تستهلك عملاً كثيراً، ولكنها لا تسمح بمكاسب فورية ملموسة. إنها مرحلة تعزيز الاحتجاج الجماعي والانتقال به من الرفض والمعارضة إلى مرحلة تأسيس أجهزة المجتمع المنتج، مرحلة الانتقال من الضائقة الفردية والجماعية إلى حالة العمل والوعي، الانتقال من حالة الصراع على البقاء إلى حالة التطور والقفز إلى الأمام والتفكير بأهداف طويلة الأمد يجب تحقيقها للتخلص من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب.

ليس هناك من توقّع أن تبقى حركة الاحتجاج في الخيام أو اعتصام الشارع إلى أجل

غير مسمّى، أو من يتوقع بأن تعود إلى ذلك الأسلوب نفسه، لا بل إن تجاوز تلك المرحلة الأوليّة- مرحلة الحشد والإعلان عن التشكّل- كان طبيعيًا وضروريًا، ولكن غياب قادة حركة الاحتجاج وناشطيها والناطقين باسمها هو غياب مبالغ فيه ولا يدل على أنهم حذرون بما فيه الكفاية بشأن هذا الغياب الذي قد يتلوه غياب من وعي مئات الآلاف الذين خرجوا إلى الشوارع لأنهم ضاقوا ذرعاً بالواقع، لا يريدون المزيد من السلب والظلم.

أما الأسئلة التي ما زال من المبكر الحسم فيها، لكن سيتقرر بشأنها في ٢٠١٢ فهي:

هل ستنجب حركة الاحتجاج «الإسرائيلي الجديد» على حدّ تعبير أحد قادتها في المظاهرة الحاشدة التي دعى إليها قادة الحركة؟ وهل يمكن القول إن حركة الاحتجاج الحالية قد تتمأسس إلى الحد الذي يجعل إزالة رمزها الأهم (خيام شارع روتشيلد في تل أبيب) غير ذي دلالة؟ وما هي آفاق تطوّر هذه الحركة وهل تبشّر بتغيير جديّ في أنماط العلاقة مع السلطة في كل ما يتعلّق بالفجوات الاجتماعية والاقتصاديّة؟ وهل يمكن أن تواصل امتدادها فتحقق المكاسب وتجرّ وراءها حراكًا شعبيًا دائمًا من شأنه أن يتحوّل إلى نمط فعل مؤثر فعلا؟ وهل يمكن أن تحدث حركة الاحتجاج تغييرًا في أنماط تصويت الناخب الإسرائيلي في الانتخابات القادمة فلا يبقى العامل السياسيّ والموقف من الاحتلال والعلاقات مع الفلسطينيين والدول العربية المركّب الوحيد الذي يتبلور حوله قرار الناخب بشأن الجهة التي سيدلي بصوته لصالحها؟ وهل تتمكّن حركة الاحتجاج من دفع النظام الإسرائيليّ إلى «تغيير الطريقة» على حدّ تعبير لجنة الخبراء الاستشاريّة الداعمة لها، أي الانتقال إلى سياسة «دولة الرفاه»؟